

إيهاب محارمة | Ihab Mharmeh*

تجربة tecnوقراط الفلسطينيين: حكومات الحمد لله نموذجًا

The Experience of Palestinian Technocrats: The Governments of Hamdallah as a Case Study

تناقش الدراسة معضلة الحكومات الفلسطينية، وتقدّم قراءة في ملامحها وإشكالاتها، بالتركيز على الحكومات الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة، بعد مرور خمس سنوات على تولّي رامي الحمد الله رئاسة مجلس وزراء هذه الحكومات، منذ حزيران/ يونيو 2013. يبحث القسم الأول نشأة الحكومات الفلسطينية وتطورها منذ عام 1994. ويناقش الثاني تشكّل الحكومات الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة وخطتها. ويدرس الثالث إخفاقات الحكومات الفلسطينية وانعكاسها على المشهد الفلسطيني. ويقرأ القسم الأخير الرهانات التقليدية للنظام السياسي الفلسطيني. تجادل الدراسة أن المعضلة التي يعانيها منشأ النظام السياسي الفلسطيني منذ عام 1994 تقيد أدوار الحكومة الفلسطينية ومهامها، وبما يكسّر حدة الأزمات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الفلسطينيون في الأرض المحتلة عام 1967، على نحو يجعلنا نفهم أنّ التطور التدريجي لهذه المعضلة بوجود حكومات تكنوقراط أدى إلى "تعظيم الأزمة" السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الفلسطينيين اليوم بوصفه أمرًا واقعيًا.

كلمات مفتاحية: الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله، تكنوقراط.

This study discusses successive Palestinian governments and provides a reading of their features, focusing on the 15th, 16th and 17th governments, five years after Rami Hamdallah became prime minister. The first section examines the emergence and development of governments since 1994. The second section gives an overview of the three cabinets in question and their agendas while the third section examines the failures of these governments and the impact of that failure on the Palestinian political scene. The final section examines the traditional operating assumptions of the political system. The study argues that the origin of the problem lies in the political system that has emerged since 1994 which restricts the operations of Palestinian governments, and that the formation of "technocratic" cabinets has only exacerbated the Palestinian political crisis.

Keywords: The Palestinian government, Rami Hamdallah, Technocrats.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الأزمة. وبعد ذلك استجابت السلطة الفلسطينية للضغوط الدولية بالدفع بحكومات كفاء تطبّق الحكم الرشيد وتكافح الفساد وتسعى لإصلاح النظام السياسي؛ إذ برزت إحدى الأطروحات مفادها أن حكومات "التكنوقراط" هي القادرة على بناء دولة فلسطينية حديثة تنقذ النظام السياسي من الفساد والمحسوبية.

ولهذا، فإن مقارنة هذه الإشكالية وما طرحه من تساؤلات تتطلب الانطلاق من تكليف رئيس النظام السياسي الفلسطيني ورئيس السلطة محمود عباس في 6 حزيران/ يونيو 2013، رامي الحمد لله بصفته شخصية تمثل فئة التكنوقراط، بإدارة الحكومة الخامسة عشرة، خصوصاً أنه، بعد أسبوعين من تكليفه، تقدّم باستقالته إلى الرئيس الذي قبل الاستقالة وكلفه بتسيير أعمال الحكومة مدة ثلاثة أشهر إلى حين تشكيل الحكومة السادسة عشرة.

كلف الرئيس، في 18 أيلول/ سبتمبر 2013، الحمد لله بتشكيل الحكومة السادسة عشرة، ومن ثم كلفه من جديد في 2 حزيران/ يونيو 2014، بتشكيل الحكومة السابعة عشرة "حكومة التوافق الوطني"، في أعقاب توصل حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة التحرير الفلسطيني "فتح" عام 2014، إلى "اتفاق الشاطئ"؛ وهو وثيقة تفاهم بين الحركتين بشأن تنفيذ بنود المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني. وبعد جدل واسع استمر قرابة ثلاثة أعوام، لم تستطع فيه حكومة "التوافق الوطني" إنهاء الانقسام، وقّعت الحركتان مجدداً اتفاق مصالحة في القاهرة عام 2017 تتسلم بموجبه حكومة "التوافق الوطني" السلطة في قطاع غزة.

في ضوء ما ورد ولأغراض الدراسة، نبحت ضمن منهج تتبع المسار وتطوره Path Development في نشأة الحكومات الفلسطينية منذ عام 1994 قبل أن نبحت في ملامح الحكومات الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة من حيث شكلها وأولوياتها وخططها، وأبرز الإخفاقات التي واجهتها، وانعكاسات أدائها على المشهد الفلسطيني، ونختم البحث بالرهانات التقليدية في الحالة الفلسطينية منذ عام 1994، لا سيما أن الفلسطينيين اليوم باتوا على عتبات ربع قرن من تشكيل أول حكومة فلسطينية، وخمس سنوات على رئاسة رامي الحمد لله الحكومات الثلاث الأخيرة.

أولاً: نشأة الحكومات الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو

مثل قيام "سلطة الحكم الذاتي" عام 1994 بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية في الخارج تجربةً فريدة؛ على اعتبار أنها أول ممارسة فلسطينية للحكم وإدارة شؤون الفلسطينيين مباشرة في الأرض

مع توقيع اتفاق أوسلو، المعروف رسمياً باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، عام 1993، بدأ الحديث عن أهمية إنشاء حكومات تمارس دوراً تساند فيه السلطة الفلسطينية، في إطار تطبيق نظام حكم ديمقراطي نيابي يعتمد التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه الشعب رئيس السلطة انتخاباً مباشراً، وتكون فيه الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي. ولهذا أصدرت السلطة الفلسطينية عام 2002 قانوناً اعتبرت فيه الحكومات جسماً إدارياً تنفيذياً يُنابئ به الحكم ويخضع لرقابة السلطة التشريعية ومسؤوليتها ويرأسها رئيس السلطة الفلسطينية⁽¹⁾. وفي أعقاب فصل منصب رئيس السلطة الفلسطينية عن منصب رئيس الوزراء عام 2003، توسعت صلاحيات الحكومات ومهامها، لتشمل وضع السياسة العامة وتنفيذها، ووضع الموازنة وتنفيذها، والإشراف على أداء الوزارات، وحفظ الأمن والنظام العام، وإنشاء اختصاصات الهيئات والسلطات العامة وإلغاءها وتحديثها، بغرض إصلاح النظام السياسي الفلسطيني⁽²⁾.

غير أن الانتقال باستحداث منصب رئيس الوزراء وتوسيع مهام الحكومة وأدوارها وتعيين وزراء من فئة "تكنوقراط" لبناء الدولة الفلسطينية المعاصرة، لم يوقف الإخفاقات المتراكمة التي تعانيتها الحكومات منذ عام 1994 فحسب، بل أطال عمر الأزمة التي تعانيتها الحالة الفلسطينية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تطرح هذه الدراسة، أن حكومات التكنوقراط الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة، التي أشرف رامي الحمد لله⁽³⁾ على رئاسة مجالس وزرائها وإدراتها واختيار أعضائها، لم تؤدِّ الدور المنوط بها في مواجهة الأزمات والضغوطات فحسب، بل وقفت في وجه آمال الشعب الفلسطيني لتحقيق حلمه بالتححر، وذلك استناداً إلى إخفاقاتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما نسميه هنا "تعظيم الأزمة"، ويعتبر قيمة إضافية تسعى الدراسة لتقديدها.

بطبيعة الحال، وقف النظام السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، والاتفاقيات الاقتصادية المصاحبة له، أمام تطلّعات الشعب الفلسطيني ومطالبه ومواصلة حقوقه؛ إذ اكتسبت السلطة الفلسطينية الناشئة والنخب الممثلة لها قوة كبيرة لصناعة تسلُّطٍ جديد؛

1 "القانون الأساسي لسنة 2002"، المقتني: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، 2002/5/29، شوهده 2018/4/15، في: <https://goo.gl/PF6BRg>

2 "القانون الأساسي المعدل"، المقتني: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، 2003/3/18، شوهده 2018/4/15، في: <https://goo.gl/hZ3q5q>

3 أكاديمي فلسطيني من مواليد 10 آب/ أغسطس 1958 في بلدة عنتاب التابعة لمحافظة طولكرم الواقعة في شمال الضفة الغربية، حاصل على شهادة الدكتوراه في اللغويات التطبيقية من جامعة لانكستر البريطانية عام 1988. يقدّم نفسه على أنه شخصية تكنوقراط وغير منتمٍ حزبيًا، كونه لم يتول أي منصب سياسي قبل تعيينه رئيساً للوزراء.

والإطار هنا هو أمن إسرائيل⁽⁸⁾. ولهذا اعتُبرت السياسات الإسرائيلية المشوّه الأولى لسياسات الحكومات الفلسطينية، إلا أن ذلك لا ينفي تورط السلطة الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994 في القيام بدور مساند لهذا التشويه⁽⁹⁾.

عملياً، أدى اتفاق أوسلو إلى تخبط الحكومات الفلسطينية في إدارة مناطق "الحكم الذاتي" في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1994. وما زاد الحالة سوءاً، اعتماد السلطة الفلسطينية على فئة "التكنوقراط" لبناء الدولة الفلسطينية؛ وقد برز جدلاً مهم في الساحة الفلسطينية بأن هذه الفئة من الأفراد، ونظرًا إلى عدم ارتباطها بالمصالح السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، فإنها قادرة على بناء مؤسسات فلسطينية، فضلًا عن قدرتها على حل إشكالية الفساد الإداري والمالي وتطبيق النزاهة والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد. وبالفعل، مالت الطبقة الوسطى مع نشأة السلطة الفلسطينية إلى البحث عن دور لها في الحياة السياسية، سعيًا لتحسين أوضاعها ومكانتها الاجتماعية وتطويرها⁽¹⁰⁾؛ وبهذا نمت نخبة فلسطينية جديدة من الخبراء والأكاديميين والتقنيين الساعين لدخول النظام السياسي وتحقيق تغيير وإصلاح حقيقيين باستعمال خبرتهم الواسعة والمتخصصة ومستعنيين بدعمهم دوليًا.

تُعرف حكومات التكنوقراط بأنها الحكومات غير الحزبية⁽¹¹⁾، كما تُعرف بأنها "حكم الفني أو التقني"؛ أي إنها أحد أشكال الحكومات التي يتم اختيار ممثليها على أساس المهارة والخبرة المهنية والتقنية؛ إذ يستند هذا النوع من الحكومات إلى فكرة اختيار الخبراء الأخلاقيين في الحكم (المهرة) بدلًا من حكم الجمهور من أجل اتخاذ القرارات على أسس تقنية ومهنية لا على أسس الديمقراطية التقليدية، وكما يُنابذ بهذه الحكومات مهمات إصلاح النظام السياسي والاجتماعي ومكافحة الفساد⁽¹²⁾. وبناءً على ذلك، غالبًا ما تكون هذه الحكومات تحظى بدرجة مخفضة من الشخصيات الحزبية؛ ولهذا يمكن وضعها في خانة الحكومات غير الحزبية، لكن ذلك لا ينفي مسؤوليتها

المحتلة عام 1967⁽⁴⁾. وسبق نشوء السلطة، لا سيما في نهاية عام 1987، "الانتفاضة الفلسطينية الأولى"، التي أسهمت في نقل مركز الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلى داخل الأرض المحتلة⁽⁵⁾.

مثّلت الانتفاضة الأولى والمتغيرات الدولية وتداعياتها على المستوى الإقليمي مطلع تسعينيات القرن الماضي، وانعكاسها على القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، عوامل ضاغطة للدفع نحو التسوية السياسية مع إسرائيل عام 1993⁽⁶⁾. ونتيجةً لذلك، سعت السلطة منذ نشأتها لتشكيل كيان سياسي له سمة "دولة" على الأرض المحتلة عام 1967، تدعمها مؤسسات اقتصادية وتشريعية وأمنية، تقوم بالوظائف المنوطة بها تجاه الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1967، وذلك استنادًا إلى بنود اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل⁽⁷⁾.

عبر اتفاق أوسلو، الذي أجل القضايا المعقدة وأبقى القضايا المتفق عليها في صيغة عامة، عن نموذج يقوم على مزيج من "الحكم الذاتي" الشامل في غزة وأريحا - لم يتم الاتفاق على تعريفه - وعلى أن ينتقل هذا النموذج إلى باقي المناطق المحتلة عدا المستوطنات الأساسية، على نحو لا يسمح بنشوء سيادة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى أن تتولى إسرائيل مفاوضة الفلسطينيين بدءًا بإعادة نشر الجيش الإسرائيلي وحماية المستوطنات، وانتهاءً بالتنسيق الأمني والاقتصادي مع المؤسسات الفلسطينية الناشئة، وهذا يعني أن حق الفلسطينيين في إقامة شرطة على سبيل المثال، سيخضع للتفاوض والتنسيق مع الإسرائيليين بدءًا بعدد الأفراد والتسليح وانتهاءً بدورها وعلاقتها بالإطار العام؛

4 ممدوح نوفل، "النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج" في: مجموعة مؤلفين، ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وأفاق العمل (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998)، ص 72.

5 لطفي الخولي، الانتفاضة والدولة الفلسطينية (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، ص 9-10.

6 جاءت عملية التسوية السياسية في أعقاب انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي حققت حضورًا فاعلاً على المستوى الوطني، وبمشاركة بارزة للقوى والتنظيمات الإسلامية مثل حركة المقاومة الإسلامية حماس التي نشأت عام 1987 وحركة الجهاد الإسلامي التي نشأت عام 1981، واهتمام منظمة التحرير الفلسطينية بالانتفاضة، أثر في انخراط الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال والكفاح وتصعيد العمل الانتفاضي ضد المحتل. وقد مثّلت الانتفاضة الفلسطينية، إلى جانب الوضع الإقليمي المرتبط بالحرب على العراق، والوضع الدولي المرتبط بنمو الولايات المتحدة الأمريكية قطبًا وحيدًا في النظام الدولي، حافزًا للوصول إلى توافق دولي يضمن تنازل سلطات الاحتلال عن الحكم المباشر للفلسطينيين لصالح سلطة فلسطينية تكون مسؤولة عن الحكم غير المباشر لسلطات الاحتلال على الفلسطينيين، وذلك نتيجة مباشرة لارتفاع تكلفة الاحتلال المباشر على الفلسطينيين. للمزيد انظر: فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 47-13.

7 محمد عبد الله أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني: بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 102 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 85-92.

8 عزمي بشارة، "من أجل تجنب نهاية ساهرة لإحدى مآسي القرن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، العدد 16 (خريف 1993)، ص 22-23.

9 علاء ترتير وإبراهيم الشقاي، "التنمية كأداة للمقاومة والتحرر" في: مجموعة مؤلفين، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين، تحرير ناجح شاهين (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإيماء، 2012)، ص 17.

10 جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 143-144.

11 Duncan Donnell & Marco Valbruzzi, "Defining and Classifying Technocrat-led and Technocratic Governments," *European Journal of Political Research*, vol. 53, no. 4 (2014), pp. 654-656.

12 Bruce Gilley, "Technocracy and Democracy as Spheres of Justice in Public Policy," Springer Science and Business Media, New York, Policy Section, July 18, 2016.

1. علّة البداية (1994-2003)

اعتُبرت المرحلة الأولى لقيام نظام "الحكم الذاتي الفلسطيني" في الضفة الغربية وقطاع غزة إشارةً مباشرةً إلى اعتماد السلطة الفلسطينية ومؤسساتها على السلطة التنفيذية؛ وذلك من خلال تركيز جلّ الصلاحيات السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية بيد الرئاسة الفلسطينية⁽¹⁸⁾. على مستوى السلطة التنفيذية، شكّل ياسر عرفات رئيس السلطة، أول حكومة في 5 تموز/ يوليو 1994، برئاسته، وأوكل إلى هذه الحكومة ممارسة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك وفقاً للمادة الرابعة من اتفاقية غزة - أريحا⁽¹⁹⁾.

واستمر عرفات رئيساً للحكومة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة؛ إذ غلب على تشكيلة هذه الحكومات وجود شخصيات سياسية ووطنية وأقلية من فئة التكنوقراط. وقد حافظ عرفات على منصب رئيس الحكومة ورئيس السلطة الفلسطينية⁽²⁰⁾، على الرغم من تأكيد المجلس التشريعي الفلسطيني الأول عام 1997 حيثيات التقرير الصادر عن هيئة الرقابة العامة الفلسطينية حول مظاهر الفساد في وزارات السلطة ومؤسساتها وأجهزتها، وغياب الهيكل التنظيمي، ووجود التضخم الوظيفي، وإهدار المال العام، فضلاً عن سوء التنظيم الإداري في مؤسسات السلطة⁽²¹⁾.

على مستوى السلطة التشريعية، انتُخب أول مجلس تشريعي في 20 كانون الثاني/يناير 1996 من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وتحت إشراف ورقابة محليين ودوليين، وتكوّن المجلس من 88 عضواً جُلهم من حركة فتح. واستند، بصفته جسماً برلمانياً وله صلاحيات تشريعية ورقابية، إلى القانون الأساسي الفلسطيني الصادر عام 1997. وفيما يتعلق بعلاقته بالسلطة التنفيذية، أوكل إلى المجلس التشريعي الرقابة على أداء الحكومة وحق حجب الثقة عنها ومتابعة ميزانيتها العامة، إلا أن دوره في إعداد القوانين وإقرارها والرقابة على

أمام البرلمانات والمجالس التمثيلية. ويستند هذا النوع إلى جملة من الخصائص الرئيسة في شكلها المثالي، من أبرزها: أن القرارات لا يتخذها مسؤولو الحزب المنتخون، وأن السياسة العامة للدولة لا تُقرّ داخل مقار الأحزاب السياسية، ولا يتم تعيين كبار المسؤولين الحزبيين في مناصب الوزراء ورئيس الوزراء⁽¹³⁾.

تؤدي حكومات التكنوقراط دوراً مهماً في ردد العمل العام بنخبة من الخبراء والتقنيين، وبذلك تطفو أزمة لا بدّ منها، وقد يحدث تغييب مهم للمواطنين، وقد يترتب على ذلك أزمة تمثيلية؛ إذ إن التكنوقراط تعني حكم الخبراء وليس حكم الناس⁽¹⁴⁾. وبذلك فإن تعريف التكنوقراط بدقة يعطي السلطة السياسية القوة في تغييب شريحة واسعة من المواطنين، ويؤدي هذا إلى صعود طبقة حاكمة من ذوي المهارات الفنية والتقنية⁽¹⁵⁾. وبهذا فإن واحدة من أهم الوظائف المعاصرة للسياسة التكنوقراطية في غياب الديمقراطية، لا ترتكز على صعود التكنوقراط إلى السلطة فحسب (بالمعنى التقليدي للمصطلح)، بل على حماية النخبة من الضغوط السياسية من أسفل⁽¹⁶⁾. وبهذا فإن القضية الغائبة هنا، ليست من يكتسب القوة ولكن من يفقدها، فالتكنوقراط ليست صعوداً للخبراء، بل هي تراجعٌ للمواطنين.

إن إدراك الرأي العام للمواطنين الفلسطينيين أزمة حكومات التكنوقراط الفلسطينية، التي برزت في السنوات الأخيرة، يقوم على أطروحة رئيسة مفادها أن المؤسسات الفلسطينية أخفقت في إدارتها السلطة التنفيذية بشقيها المدني والأمني، والسلطة القضائية، وتقديم الخدمات الحكومية، وسياساتها الخارجية والاقتصادية⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من سعي فئة التكنوقراط المتسللة إلى الحياة السياسية لإصلاح النظام السياسي وتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني، فقد باتت إصلاحاً مضاداً.

13 Donnell & Valbruzzi, pp. 656-657.

14 Christina Ribbhagen, *Technocracy within Representative Democracy: Technocratic Reasoning and Justification among Bureaucrats and Politicians* (Gothenburg: University of Gothenburg, 2013), pp. 15-16.

15 Frank N. Laird, "Technocracy Revisited: Knowledge, Power and the Crisis in Energy Decision Making," *Organization & Environment*, vol. 4, no. 1 (1990), pp. 49-61.

16 Ibid., pp. 62-65.

17 استندت الدراسة إلى بيانات المؤشر العربي وأرقامه الصادرة خلال الفترة 2011-2018، والمؤشر هو استطلاعٌ سنوي ينقذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في البلدان العربية التي يُتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات الممثلة لمجتمعاتها؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد نُفذ عام 2018 في 9 بلدان عربية من بينها فلسطين. ويجدر التنويه هنا أن هذه الدراسة اعتمدت على المؤشر الخاص بتقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات وهو يحتوي على ستة مؤشرات فرعية، هي: الثقة بمؤسسات الدولة، والثقة بأداء المجالس التشريعية، وتقييم أداء الحكومات، وتقييم الفساد المالي والإداري، وتطبيق القانون بالتساوي بين الناس، ومبدأ الحصول على محاكمة عادلة.

18 علي الجرباوي، "الحكومة الفلسطينية من أزمة إلى أزمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 26، العدد 104 (خريف 2015)، ص 41.

19 وفاء عمرو، "غزة - أريحا" بعد عودة الرئيس: بدايات التجربة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، العدد 19 (صيف 1994)، ص 151.

20 في حزيران/يونيو 1996، وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة، ترأس ياسر عرفات الحكومة الفلسطينية الثانية إلى جانب رئاسة السلطة. وفي آب/أغسطس 1998، ترأس عرفات الحكومة الثالثة. وفي حزيران/يونيو 2002، ترأس عرفات الحكومة الرابعة، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2002، ترأس عرفات الحكومة الخامسة.

21 محسن صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 116-118؛ للمزيد انظر:

Adam Hanieh, "Palestinian Legislative Council Reveals Widespread Corruption," *Green Left Weekly*, September 10, 1997, accessed on 10/4/2018, at: <https://goo.gl/at8mmg>

والمساعدات الدولية على الفلسطينيين، ومن أبرزها، انتقال صناعة القرارات السياسية من منظمة التحرير إلى السلطة؛ وهو الأمر الذي بدأ بمنزلة نقل صلاحيات رئيس المنظمة ومهامه إلى رئيس السلطة التنفيذية، والعمل على تسريع نمو ظاهرة البيروقراطية والتضخم الوظيفي في القطاع العام الفلسطيني لا سيما القطاع التنفيذي؛ فعدد موظفي السلطة بلغ عام 2003 نحو 100 ألف موظف منهم قرابة 40 ألف عنصر أمن؛ بما يعادل 40 في المئة من إجمالي القوة العاملة الفلسطينية⁽²⁴⁾. وبدا هذا الأمر انعكاسًا حقيقيًا لسطوة السلطة التنفيذية ونموًا لطبقة جديدة من البيروقراطية الفلسطينية.

2. عقدة الإصلاح (2003-2007)

اتسمت المرحلة الثانية للحكومات الفلسطينية التي امتدت من الحكومة السادسة إلى الحكومة الحادية عشرة، خلال الفترة نيسان/ أبريل 2003-حزيران/ يونيو 2007، بأنها مرحلة الضغوط الخارجية، وذلك في أعقاب فصل منصب رئيس الوزراء عن منصب رئيس السلطة الفلسطينية، بهدف إصلاح النظام السياسي⁽²⁵⁾. إضافة إلى ذلك، أسهم عدم تحديد مهمات كل منصب وصلاحياته في تصاعد الخلافات بين منصبَي الرئيس ورئيس الوزراء، وبرز ذلك على وجه الخصوص مع تعيين محمود عباس، أول رئيس للوزراء عام 2003.

على عكس المرحلة الأولى، شهدت هذه المرحلة التي تغيّر فيها مجلس الوزراء الفلسطيني ست مرات، ضغطًا سياسيًا إسرائيليًا وأميريكيًا من أجل تخفيف سطوة رئيس السلطة التنفيذية؛ وظهر ذلك من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003⁽²⁶⁾، وطلب المؤسسات الدولية المانحة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الإشراف على إعادة إعمار البنية التحتية، لا سيما بسبب ما خلّفته الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2004). بدأ في حينه، أن هذه الضغوطات التي تُمارس على السلطة الفلسطينية تعدّ تخفيفًا لهيمنة السلطة التنفيذية، لكنّها في الحقيقة مهّدت لارتهاان الفلسطينيين في وقت لاحق لمزيد من ضغوط المؤسسات الدولية والدول المانحة⁽²⁷⁾.

شهدت هذه المرحلة مقدمةً لمطالبات دولية من أجل إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص في مهمات

الحكومة، واجه عديد التحديات، نظرًا إلى تمركز غالبية الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية، وقد تكرر ذلك مع السلطة القضائية؛ فعلى الرغم من المبادئ الرئسية المعمول بها وفق القانون الأساسي المُقرّ من المجلس التشريعي الأول الذي يضمن للقضاء استقلاله، أسهمت العقدة ذاتها أيضًا في إضعاف دور الجهاز القضائي في فض المنازعات وفرض سيادة القانون⁽²²⁾.

”

اعتُبرت المرحلة الأولى لقيام نظام "الحكم الذاتي الفلسطيني" في الضفة الغربية وقطاع غزة إشارة مباشرة إلى اعتماد السلطة الفلسطينية ومؤسساتها على السلطة التنفيذية

“

مع إنشاء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، اعتمدت سلطة "الحكم الإداري الذاتي"، المحدودة والمقيدة، على الدعم الدولي الخارجي من المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الغربية. وقد أدى ذلك تدريجيًا إلى إعادة تصميم الاقتصاد الفلسطيني، بناءً على منظور المؤسسات المالية الدولية ورؤيتها. وفي حقيقة الأمر، انعكس توقيع اتفاق أوسلو إيجابيًا على الاقتصاد الإسرائيلي بدلاً من الاقتصاد الفلسطيني؛ فخلال الفترة 1994-2000 ارتفعت مؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل إلى 14.2 في المئة، بينما على الرغم من التمويل الدولي الهائل للسلطة الفلسطينية، كان الاقتصاد الفلسطيني في تدهور مستمر، وذلك في ظل ارتفاع نسب البطالة والفقر وانخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.8 في المئة خلال الفترة نفسها. بالفعل، اعتُبر اتفاق أوسلو، نتيجةً للضخ الهائل للمنح والمعونات والمساعدات الدولية، "نقطة تحول في شكل وأسلوب الهيمنة الاستعمارية على الموارد والمقدرات الفلسطينية، بحيث تم إعادة إنتاج السيطرة من شكلها القسري المباشر إلى تبعية مأسسة وتوافقية معترف بها عربيًا ودوليًا، وساهم في خروجها إلى حيز الوجود إقرارها من قبل طرف فلسطيني يتمتع بصفة التمثيل الشرعي"⁽²³⁾.

في ضوء ما ورد، شهد النظام السياسي بعد اتفاق أوسلو جملةً من التحولات لصالح السلطة التنفيذية؛ بصفتها وكيل توزيع الدعم والمنح

22 أبو مطر، ص 95-96.

23 طارق دعنا، "نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين، نظرية ما بعد التنمية، تجربة ما قبل أوسلو، وأفاق الحركات الاجتماعية"، في: مجموعة مؤلفين، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين، ص 200.

24 أبو مطر، ص 100-113.

25 تولى محمود عباس رئاسة الوزراء من نيسان/ أبريل إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ثم أحمد قريع من تشرين الأول/ أكتوبر 2003 إلى آذار/ مارس 2006؛ وبمعدل ثلاث حكومات، وأخيرًا تولى إسماعيل هنية رئاسة الحكومتين العاشرة والحادية عشرة من آذار/ مارس 2006 إلى حزيران/ يونيو 2007. للمزيد انظر: "الحكومات الفلسطينية"، مجلس الوزراء الفلسطيني، شوهد في 10/4/2018، في: <https://goo.gl/44GcQF>

26 رائد نعيرات وسليمان بشارت، النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016).

27 تريتير والشقاقي، ص 18.

وجه الخصوص "خطة خريطة الطريق"، إلا في حال خروج "حماس" من النظام السياسي، لا سيما بعد مقاطعة المجتمع الدولي والمناحين هاتين الحكومتين⁽³¹⁾. وهذا يعني أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي بدأ المجتمع الدولي في فرضها على السلطة الفلسطينية، على وجه الخصوص بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، انتقلت من كونها إصلاحات تهدف إلى تخفيف هيمنة السلطة التنفيذية ورئيسها على وجه الخصوص إلى إصلاحات تهدف إلى عزل حركة حماس عن المشهد السياسي الفلسطيني؛ الأمر الذي فتح المجال لولادة صراع سياسي جديد بين حركة فتح وحركة حماس، وقاد هذا الأمر المشهد الفلسطيني من أزمة إلى أزمة.

3. بناء الدولة قبل التحرر (2007-2013)

شهدت هذه المرحلة التي أدارها رئيس الوزراء، سلام فياض (2007-2013)، في الضفة الغربية إبان الانتفاضة الثانية والانقسام الفلسطيني، مشروعاً تنموياً وسياسياً لبناء "دولة فلسطينية"، مدعومة بحكومة أغلب طاقتها من فئة تكنوقراط إضافةً إلى بعض الشخصيات السياسية، ومركزة في عملها على أسس "السلام الاقتصادي" مع إسرائيل، والتنمية الاقتصادية التقنية المعتمدة على معايير المؤسسات الدولية وسياساتها؛ كالتحرير الاقتصادي والخصخصة القائمة على اعتبار القطاع الخاص محركها الرئيس للدافع⁽³²⁾.

بدأت السلطة خلال هذه المرحلة في الضفة الغربية، ووفقاً لخطة الإصلاح والتنمية المفروضة من المؤسسات الدولية، بدعم تبني نموذج حكومات التكنوقراط بهدف الحصول على دعم دولي ودبلوماسي غربي وتعزيز الثقة بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها من أجل تطبيق سياسات الخصخصة، وسياسات تمكين قطاع الأمن، بوصفها أساساً لبناء الدولة الفلسطينية. واعتقدت الحكومة في حينه أن تحسين الظروف الاقتصادية والأمنية للإسرائيليين والفلسطينيين سيمثل خطوة نحو إيجاد بيئة يمكن فيها تحقيق مشروع السلطة⁽³³⁾.

وتمثلت هذه الخطوة في تبني الحكومة الفلسطينية وثيقة تأسيسية تدعى "الأمن أولاً"، وهي التي ترى أن "نقطة البداية الأساسية لإعادة بناء الثقة الإسرائيلية بالمبادرات الفلسطينية الرامية إلى منع الإرهاب، هي تقديم جهد لإضفاء الطابع المهني على قوات الأمن الفلسطينية،

الوزراء المختارين لتولي مناصب في الحكومة الفلسطينية وصلاحياتهم. واتخذت هذه الإصلاحات شكل الضغوطات، وهذا ما اتضح جلياً في محطتين؛ تتمثل الأولى في إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون في لقاء مشترك مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 7 أيار/ مايو 2002 أن "مستقبل التسوية السياسية بين إسرائيل والسلطة متوقف أساساً على قيام السلطة بإصلاحات بنوية لمؤسساتها، لا سيما إصلاحات مالية وإدارية وأمنية"⁽²⁸⁾. وتتمثل المحطة الثانية في إعلان الإدارة الأمريكية خطة "خريطة الطريق" في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، التي أتت بوصفها محاولة دولية للضغط على الفلسطينيين من أجل الإقرار بإصلاح المؤسسات الفلسطينية في حال رغبت القيادة الفلسطينية في تحقيق تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية والاعتراف بحل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967⁽²⁹⁾.

”

بدأ أن الضغوطات التي تُمارس على السلطة الفلسطينية تعدّ تخفيفاً لهيمنة السلطة التنفيذية، لكنّها في الحقيقة هدفت لارتهاق الفلسطينيين لمزيد من ضغوط المؤسسات الدولية والدول المانحة

“

لكن النظام السياسي، المستند منذ النشأة إلى مفردات سياسية لإدارته، والمربط ارتباطاً مباشراً بالسلطة السياسية الشاملة لرئيسه ياسر عرفات، يشير إلى أن المؤسسات الفلسطينية أضحت عصية على الإصلاح منذ تأسيسها؛ إذ باتت جزءاً من تشكيلة السلطة التنفيذية والرئاسية ومرتهنة له، وذلك يعود إلى الكاريزماتية والفرادانية والشخصانية التي تمتع بها مؤسس النظام السياسي⁽³⁰⁾.

مع ارتفاع حدة المطالبات الدولية والإسرائيلية، مثل فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، قبل تشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة في 27 آذار/ مارس 2006 والحكومة الحادية عشرة في 17 آذار/ مارس 2007، صدمة لدى المجتمع الدولي. إذ برزت تحولات جديدة تفيد أن النظام السياسي الفلسطيني لن ينجح في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، وعلى

31 "بلير: أخطأنا بمقاطعة حماس وحصارها بعد فوزها"، الجزيرة نت، 2017/10/15، شوهده <https://goo.gl/4hQ8c8>، في: 2018/4/10.

32 رجا الخالدي وصبحي سمور، "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 22، العدد 88 (خريف 2011)، ص 75-79.

33 ترتير والشقافي، ص 19.

28 "بوش يؤيد دعوة إسرائيل لإصلاح السلطة الفلسطينية"، الجزيرة نت، 2002/5/8، شوهده <https://goo.gl/MUkrSF>، في: 2018/4/10.

29 "النص الحرفي لخطة خريطة الطريق 2002"، الجزيرة نت، 2002/5/8، شوهده <https://goo.gl/fzuHgD>، في: 2018/4/10.

30 الجرباوي.

أكثر الدول توزيعًا للمساعدات على القطاع، بحيث وصلت قيمة المساعدات حتى عام 2014 نحو 800 مليون دولار أمريكي، وخصّصت جميعها لتلبية احتياجات الفلسطينيين الإنسانية مثل الإسكان والصحة والتعليم وتخفيف الفقر⁽³⁹⁾. واعتمدت الحركة أيضًا على نموذج "اقتصاد الأنفاق" أساسًا لتحصيل الواردات المالية، وتوفير منفذ للصادرات من القطاع، وباستثناء القرنفل والفراولة، فإن إسرائيل تمنع القطاع من تصدير أي منتج حتى إلى الضفة الغربية⁽⁴⁰⁾.

”

بدأت السلطة بدعم تبني نموذج حكومات التكنوقراط بهدف الحصول على دعم دولي ودبلوماسي غربي وتعزيز الثقة بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها

“

وبناءً عليه، بدا أن الرئاسة الفلسطينية، بعد مرور ست سنوات على الانقسام وتوليّ فياض رئاسة الحكومة، بحثت عن استعادة مكانتها وصلحياتها وأدوارها المعتادة؛ وذلك بتعيين حكومة يرأسها ويمثلها شخصية تكنوقراط وبلا طموح سياسي. ومن هنا، عمل النظام السياسي بعد استقالة فياض على إعادة التحكم في المشهد الفلسطيني، وفرض وصايته على الحكومة الفلسطينية؛ ما يعني ضبطًا لنظام "الحكم الذاتي" وشكل إدارته. وسنركز على هذه النقطة خصوصًا في القسم الثاني، عندما نتطرق إلى تشكيلة الحكومات وأولوياتها وخططها.

ثانيًا: حكومات الحمد لله الثلاث: شكلها وخططها

1. تشكيل الحكومات الثلاث

تسلّم رامي الحمد لله الحكومة الخامسة عشرة في ضوء تركة سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة؛ وذلك خلفًا لسلفه سلام فياض الذي تولى رئاسة الوزراء مدة ست سنوات منذ عام 2007⁽⁴¹⁾.

39 إيليا زريق، "المساعدات الإنسانية القطرية لفلسطين"، سياسات عربية، العدد 29 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)، ص 28.

40 Nicolas Pelham, "Gaza's Tunnel Complex," *Middle East Report*, vol. 41, no. 261 (Winter 2011), accessed on 10/4/2018, at: <https://goo.gl/Dv94Kc>

41 ليلي فرسخ، "ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية: نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مج 26، العدد 101 (شتاء 2015)، ص 94-98.

وهذه الطريقة الأكثر فاعلية لإقناع إسرائيل بالسماح بزيادة 'الحكم الذاتي الفلسطيني'، وتخفيف احتلالها الضفة والقطاع، على أساس تسهيل عملية التفتيش عند الحواجز الإسرائيلية، وزيادة وجود القوات الفلسطينية، وتحسين التنسيق مع الجيش الإسرائيلي⁽³⁴⁾.

وفي حقيقة الأمر، أثر هذا النهج في انزياح الفلسطينيين نحو تبديل معادلتهم التاريخية "التحرير قبل الدولة" لتصبح "الدولة قبل التحرير"⁽³⁵⁾، فنهج "الدولة أولاً" وقبل التحرير حمل معه خطورة كبيرة على المشروع الفلسطيني بإجماله، تتمثل في "تحويل أي مفاوضات مع الإسرائيليين إلى مفاوضات بين دولة ودولة State to State؛ ما يعني أن الصراع على الأرض أصبح كالأخلاف الحدودي بين دولتين"⁽³⁶⁾.

حظي رئيس الوزراء سلام فياض بصفته وحكومته من فئة "التكنوقراط" مكانة مهمة محليًا وإقليميًا ودوليًا؛ بسبب قدرته على الحد من الفساد وتخفيف جزء من سطوة السلطة التنفيذية، لكن ذلك لم يحطّ بقبول الرئاسة الفلسطينية وبعض القوى المؤثرة في القرار السياسي الفلسطيني داخل حركة فتح، بسبب ممارسة رئيس الحكومة أدوارًا سياسية مهمة، برزت مع خطته "بناء الدولة وإنهاء الاحتلال" عام 2009⁽³⁷⁾. ويعني هذا أن وجود شخصية تكنوقراط لها طموح سياسي غير مسبوق منذ نشأة السلطة الفلسطينية مثل هاجسًا للقوى المؤثرة في النظام السياسي، لا سيما أن فياض منذ الانقسام الفلسطيني مكّن نفسه من خلال رئاسته الحكومة وتحكّمه في الأموال التي تأتي من الدول المانحة، بتخطي السلطة التنفيذية، وتهديد مكانة بعض المؤثرين داخل النظام السياسي الفلسطيني⁽³⁸⁾.

على الجهة المقابلة، اعتمد قطاع غزة، الذي تديره حركة حماس منذ الانقسام الفلسطيني عام 2007، على حكومة من شخصيات سياسية، وتعتمد في إدارتها القطاع على المنح والمساعدات المالية الدولية والعربية، لا سيما القطرية؛ إذ تشير التقديرات أن قطر من

34 J.D. Crouch II, Montgomery C. Meigs & Walter B. Slocombe, *Security First U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peacemaking*, Washington Institute Strategic Report (2008), p. 19, accessed on 10/4/2018, at: <https://goo.gl/DZq5dK>

35 فضل النقيب، "محطات رئيسية في تطور وتقييم الفكر الاقتصادي الفلسطيني"، ورقة مقدّمة في مؤتمر التعاون من أجل التنمية في فلسطين: قيود وآفاق، مؤسسة التعاون، رام الله، فلسطين، 2013.

36 أحمد سامح الخالدي، "تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة أولاً"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مج 20، العدد 80-81 (خريف/ شتاء 2009)، ص 26.

37 Roger Cohen, "The Story of Salam Fayyad: The Success That Failed," *The New York Times*, February 14, 2013, accessed on 10/4/2018, at: <https://goo.gl/hvB6Bg>

38 محسن صالح، "حكومة سلام فياض"، تقارير، الجزيرة نت، 2010/11/14، شوهد في: <https://goo.gl/Sd3R3j>، 2018/4/10

ومهامته، خصوصاً نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية⁽⁴⁶⁾. ولكن لم تمنح استقالة الحمد لله، قيام الرئيس الفلسطيني، بعد انتهاء فترة تسيير الأعمال التي امتدت ثلاثة أشهر، من العودة مجدداً لمنح الثقة للحمد لله لتشكيل الحكومة السادسة عشرة في 18 أيلول/ سبتمبر 2013⁽⁴⁷⁾، من دون أن يطرأ أي تغيير على شكل الحكومة الخامسة عشرة وتركيباتها؛ إذ يظهر أن حكومة الحمد لله الجديدة أرغمت على إعادة هذين المنصبين مع إيلاء المهمات والصلاحيات الاقتصادية أهمية، على نحو غير مسبوق في الحالة الفلسطينية.

وجّه الرئيس رسالة إلى رامي الحمد لله بضرورة بقاء منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، بحيث لم يتم استثناء هذا المنصب في عملية إعادة تشكيل الحكومة السادسة عشرة، فالأمر بدا طموحاً إلى بقاء محمد مصطفى في منصبه؛ كأن أزمة تدخل نواب رئيس الوزراء في صلاحيات رئيس الحكومة لم تكن عائناً أمام ممارسة الحكومة مهامها⁽⁴⁸⁾. والمراد هنا المحافظة على شخصية اقتصادية ذات فكر اقتصادي نيوليبرالي يقوم على "تعزيز مسار البناء الاقتصادي عبر بناء حكومة تخدم المواطن الفلسطيني وقادرة على الحكم بشكل فعال، وعلى تلبية احتياجات المجتمع المحلي كالأمن والسلع الغذائية، ومعتمدة على المؤسسات الدولية المانحة في توفير الخدمات، ومستندة على الخصخصة وتحرير التجارة والأسواق"⁽⁴⁹⁾.

أما فيما يتعلق بالحكومة السابعة عشرة التي أتت في أعقاب توقيع حركتي فتح وحماس في قطاع غزة اتفاق المصالحة الفلسطينية المعروف بـ "اتفاق الشاطئ" عام 2014، فقد عدّل الحمد لله في شكل الحكومتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة وتركيبتهما، ولكنه حافظ على شكلهما بوصفهما حكومتين تكنوقراط؛ إذ حافظ على نواب رئيس الوزراء بمن فيهم نوابه للشؤون الاقتصادية والسياسية وأولاهم حقائب وزارية أخرى، وقُلل عدد الوزراء من ستة وعشرين وزيراً

ونظراً إلى غياب المجلس التشريعي الفلسطيني منذ الانقسام بين الضفة والقطاع، فإن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أصدر قراراً بقانون لمنح الحكومة الثقة⁽⁴²⁾. وتكوّنت الحكومة الخامسة عشرة من أربعة وعشرين وزيراً؛ منهم من تولى مناصب حكومية سابقة، ومنهم المستقلون، ومنهم المتحزبون لحركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومنهم الأكاديميون من جامعتي القدس والنجاح الوطنية⁽⁴³⁾. ويعني هذا حكومة تتسم بأنها توافقية تجمع بين قوى فصائلية وطنية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية وفئة من التكنوقراط العاملين في الضفة الغربية. وقد أصبحت حكومات التكنوقراط شائعة في الحالة الفلسطينية، منذ تولي فياض رئاسة الحكومة، في ضوء قدرتها على تطبيق سياسات تتواءم مع سياسات المؤسسات الدولية المانحة.

استحدثت تشكيلة التكنوقراط الجديدة منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. وهو منصب لم تشهده الحكومات السابقة منذ نشأة السلطة الفلسطينية، ويقدم انطباقاً عن استمرار عملها بالنموذج الاقتصادي الحر الذي اتخذته الحكومات نهجاً لها منذ نشأتها⁽⁴⁴⁾، استمراراً للنهج "الفياضي"؛ نسبة إلى رئيس الوزراء، سلام فياض. وعاد منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية الذي شغله زياد أبو عمرو، بوصفه نائباً سياسياً من قطاع غزة، مجدداً إلى الحكومة الفلسطينية بعد انقطاع طوال فترة رئاسة فياض الحكومة الفلسطينية⁽⁴⁵⁾.

بعد أسبوعين على ممارسة الحكومة مهامها، قدّم رئيس الحكومة استقالته إلى الرئيس؛ مبرراً ذلك بتدخل نواب رئيس الوزراء في صلاحياته

42 "قرار بقانون رقم (8) لسنة 2013 بشأن منح الثقة للحكومة"، المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، 2013/6/6، شوهده 2018/2/18، في: <https://goo.gl/5TWFPv>

43 رامي الحمد لله رئيساً للوزراء، زياد أبو عمرو نائباً لرئيس الوزراء، محمد مصطفى نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، رياض المالكي وزيراً للشؤون الخارجية، سعيد أبو علي وزيراً للدخالية، شكري بشارة وزيراً للمالية، علي مهنا وزيراً للعدل، أحمد مجدلاوي وزيراً للعمل، علي أبو زهري وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي، كمال الشرافي وزيراً للشؤون الاجتماعية، محمود الهباش وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية، ربيحة ذياب وزيراً لشؤون المرأة، عيسى قراقق وزيراً للشؤون الأسرى والمحررين، ماهر غنيم وزيراً للأشغال العامة والإسكان، عدنان الحسيني وزيراً للشؤون القدس، جواد ناجي وزيراً للاقتصاد الوطني، رولا معاينة وزيراً للسياحة والآثار، صفاء ناصر الدين وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وليد عساف وزيراً للزراعة، جواد عواد وزيراً للصحة، سائد الكوني وزيراً للحكم المحلي، نبيل ضميدي وزيراً للنقل والمواصلات، محمد أبو رمضان وزير دولة للشؤون التخطيط، فواز عقل أميناً عاماً لمجلس الوزراء بدرجة وزير.

44 جميل هلال، "الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 24، العدد 95 (صيف 2013)، ص 9.

45 Alaa Tartir, "Why PA's new prime minister heads a papier-mâché government," *The Electronic Intifada*, June 19, 2013, accessed on 8/4/2018, at: <https://goo.gl/j46rWR>

46 Stephen Royle, "Above all, a Prime Minister for Palestinian Unity?" The Foreign Policy Center, *FPC Briefing*, May 2, 2014, accessed on 29/3/2018, at: <https://goo.gl/fp45fv>

47 "قرار بقانون رقم (14) لسنة 2013 بشأن منح الثقة للحكومة السادسة عشرة"، المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، 2013/9/18، شوهده 2018/2/18، في: <https://goo.gl/V2sYL3>

48 شخصية اقتصادية عملت أكثر من خمسة عشر عاماً في البنك الدولي بواشنطن. إلى جانب عمله نائباً لرئيس مجلس الوزراء، يرأس صندوق الاستثمار الفلسطيني التابع للسلطة الفلسطينية منذ أواخر عام 2005، ويدير برامج اقتصادية ضخمة من أبرزها شركة الوطنية موبايل، وشركات أخرى عديدة. للمزيد انظر: "صندوق الاستثمار الفلسطيني"، الموقع الرسمي للصندوق، شوهده في 2018/2/18، في: <https://goo.gl/LDefSU>

49 محمد مصطفى، "الاقتصاد الفلسطيني: نحو مقاربة جديدة"، ورقة مقدمة في مؤتمر "التحديات الاقتصادية والسياسية في المنطقة وأفاق توسيع التعاون الفلسطيني الكوري"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والمعهد الكوري للسياسات الاقتصادية الدولية KIEP (معهد GCC)، رام الله، فلسطين، 2015.

ورئيس الوزراء، بدأ اليوم أن تشكيلة حكومات التكنوقراط، بعد أكثر من عشرة أعوام على الانقسام وخمسة عشر عامًا على استحداث منصب رئيس الوزراء، حيدت الصراع التقليدي بشأن الصلاحيات والمسؤوليات بين مناصبي الرئيس ورئيس الوزراء، حتى أصبح بلا قيمة، وذلك في ظل قدرة الرئاسة ونفوذها السياسي والتشريعي والقضائي على تطويع تشكيلة الحكومة ورئيسها ودخوله في دائرة التابعين لها.

2. خطط الحكومات الثلاث وأولوياتها

قدّم رئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد لله في 25 أيلول/سبتمبر 2013، إضافة إلى نائبه للشؤون الاقتصادية، محمد مصطفى، خطة الحكومة الفلسطينية وأولوياتها للأعوام 2014-2016، وذلك أمام مؤتمر المانحين الدوليين الذي انعقد في نيويورك على هامش أعمال الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة⁽⁵⁵⁾. وارتكزت خطط الحكومة وأولوياتها على الصعيد السياسي وإصلاح المؤسسات وسيادة القانون على "إنشاء دولة فلسطينية ذات دور مؤثر، والتأكيد على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والسعي لدعم جهود الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام، والعمل على بناء مؤسسات الدولة والقيام بالإصلاحات المالية والشفافية وسيادة القانون، وإعداد استراتيجية للعمل ضمن مناطق 'ج'، وبناء نظام سياسي ديمقراطي، وتعزيز البناء المؤسسي للسلطة والأجهزة الأمنية، والضغط لإعادة فتح معبر رفح، ودعم وتعزيز صمود المقدسين". وعلى الصعيد الاقتصادي حددت الحكومة أولوياتها بـ "إنشاء اقتصاد وطني مستقل، والعمل على تحسين الأداء الاقتصادي، والتأكيد على أهمية المبادرة الاقتصادية التي قدمتها اللجنة الرباعية، والتركيز على ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات". وعلى المستوى الاجتماعي "تطوير إمكانية المؤسسات لتقديم خدمات عالية، ودعم المناطق المهمشة والمهددة بسبب الجدار، ومحاربة الفقر والبطالة"⁽⁵⁶⁾.

على المستوى الدولي، قدّم الحمد لله التزامًا رسميًا للمانحين الدوليين واعترافًا لهم بقدرته على تحقيق المطالب الدولية التي تفرضها المؤسسات المانحة، كما عمل مع مستشاره الاقتصادي على تسويق أنهما من التكنوقراط وفي إمكانهما تحقيق إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية من خلال تنمية الإيرادات الحكومية والضرائب،

إلى سبعة عشر وزيرًا، من بينهم خمسة من قطاع غزة، ومجموع عشرين حقيبة وزارية، ودمج ست وزارات في حقائب وزارية أخرى، وضمّ ثمانية وزراء من الحكومة السادسة عشرة؛ محتفظين بحقائبهم الوزارية، وأوكل إلى بعضهم مهمات إضافية، مقابل انضمام وزراء من حكومات سابقة إليها⁽⁵⁰⁾.

أتت هذه الحكومة إعلانًا عن انتهاء الانقسام الفلسطيني، وشملت وزراء مقربين من حركتي فتح وحماس. واتفق على أن تكون حكومة ذات طابع انتقالي تكنوقراطي تتمثل مهمتها الرئيسية في الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون ستة أشهر⁽⁵¹⁾. إلا أن الأزمة الحقيقية والفعالية التي واجهتها تكمن في الدور السياسي المنوط بحكومة يغلب على تشكيلتها وزراء تكنوقراط، وهذا موضوعيًا سبب أزمتهما، إذ لا يمكنها الضغط على القوى السياسية لتحقيق المصالحة. وقد أفضت التعقيدات التي مرت بها المصالحة بعد عام على تولي الحكومة السابعة عشرة مهماتها، إلى تعديل الرئيس شكل الحكومة، وإضافة خمسة وزراء جُلهم تابعون لحركة فتح⁽⁵²⁾. وهو أمر رفضته حركة حماس واعتبرته انقلابًا على "اتفاق الشاطئ" للمصالحة، وفرصة لتشكيل لجنة لإدارة شؤون القطاع في آذار/مارس 2017⁽⁵³⁾.

في ضوء ما ورد، بات شكل الحكومات التكنوقراط منذ تولّي رامي الحمد لله رئاسة مجلس الوزراء ضمانًا سياسيًا بيد الرئاسة الفلسطينية يُطمح من خلاله إلى تعميق التبعية الإدارية والسياسية والاقتصادية للسلطة التنفيذية ورغبة منها في نزع صلاحيات باقي السلطات ومهماتها⁽⁵⁴⁾. وبالعودة إلى أزمة استحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003، وما سببته من نزاع حول صلاحيات الرئيس

50 شملت رياض المالكي ووزيرًا للشؤون الخارجية، عدنان الحسيني ووزيرًا للشؤون القدس، رولا معاينة ووزيرًا للسياحة والآثار، جواد عواد وزيرًا للصحة، خولة شخشير ووزيرًا للتربية والتعليم العالي، علام موسى وزيرًا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل والمواصلات، شوقي العيسة وزيرًا للزراعة ووزيرًا للشؤون الاجتماعية، نايف أبو خلف وزيرًا للحكم المحلي، يوسف ادعيس الوزير للأوقاف والشؤون الدينية، علي أبو دياك أمينًا عامًا لمجلس الوزراء بدرجة وزير، ومن قطاع غزة مفيد الحسانينة وزيرًا للأشغال العامة والإسكان، سليم السقا وزيرًا للعدل، هيفاء الأغا ووزيرًا للشؤون المرأة، مأمون أبو شهلة وزيرًا للعمل، زياد أبو عمرو تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة، ومحمد مصطفى نائبًا اقتصاديًا لرئيس الوزراء مع تسلمه وزارة الاقتصاد الوطني، وشكري بشارة وزارة المالية مع تسلمه حقيبة التخطيط.

51 "حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تؤدي اليمين أمام عباس"، موقع جريدة الغد، 2014/6/3، شوهد في 2018/2/21، في: <https://goo.gl/zwLpau>

52 "السيرة الذاتية للوزراء الجدد"، وكالة معًا الإخبارية، 2015/7/30، شوهد في 2018/2/21، في: <https://goo.gl/cB7WkY>

53 "لجنة إدارة غزة التابعة لحماس تباشر عملها رسميًا"، وكالة معًا الإخبارية، 2017/3/23، شوهد في 2018/2/21، في: <https://goo.gl/QTpnou>

54 الخالدي وسمر.

55 "الرئيس يشارك في 80 اجتماعًا وفلسطين تحوّل نيويورك إلى خلية عمل"، وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، 2013/9/25، شوهد في 2018/2/26، في: <https://goo.gl/EXXwKc>

56 "أداء حكومة رامي الحمد لله: عقبات وإنجازات 6 حزيران/يونيو 2013-6 أيار/مايو 2014"، معهد السياسات العامة، مجلة سياسات، العدد 28 (2014)، ص 127-128.

بوصفه تكنوقراطيًا، على العمل ضمن رؤى السلطة التنفيذية لا سيما الرئاسة الفلسطينية وسياساتها وأولوياتها.

ثالثًا: إخفاقات الحكومات الثلاث وانعكاساتها على الحالة الفلسطينية

قبل وقوع الانقسام الفلسطيني، كان النظام السياسي في أعقاب أوسلو مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالسلطة السياسية الشاملة لمؤسسه ورئيسه ياسر عرفات. ومع وقوع الانقسام، تعمقت سطوة هذه السلطة، وأخذ الصراع معه شكلاً جديدًا؛ ففي كل لقاء مصالحة بين فتح وحماس والاتفاق على تشكيل حكومة "توافق وطني"، كانت الحركتان توكلان مهمات رئاسة الحكومة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى أعضائها، إلى شخصيات من صنف تكنوقراط، ولهذا ظلت العوائق التي تعترض المصالحة الحقيقية بين الحركتين كبيرة وملحوظة، لعدم قدرة هذه الحكومات على إحراز تقدّم في مجال التغييرات الأمنية والمؤسسية والسياسية، فهذه الحكومات تصطدم في كل مرة بالعقبة السياسية التي تدير المشهد الفلسطيني، والمتمثلة في أن الأزمة ذات بعد سياسي وليس "تقنيًا"، وتابعة مباشرة لرئاسة السلطة التنفيذية في الضفة الغربية⁽⁶⁰⁾.

أما في قطاع غزة، فبدأ أن حركة حماس منذ الانقسام الفلسطيني تقدّم مرونة سياسية في التعامل مع الرئاسة الفلسطينية في اتفاقات المصالحة بين فتح وحماس، وهذا ما ظهر في "اتفاق القاهرة" عام 2017 كما في الاتفاقات الخمسة السابقة التي وقّعت بين الطرفين⁽⁶¹⁾؛ فهذه الاتفاقات تجنبت دومًا معالجة القضايا التي تعوق المصالحة مثل: المساهمة في تسهيل عملية عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والتوافق على برنامج سياسي مشترك، وتحديد مهمات الحكومة وصلاحياتها بشأن المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة والقطاع، وإيجاد حل للقضايا الخلافية قبل توقيع الاتفاق بين الطرفين⁽⁶²⁾.

وهذا ما انعكس على الرأي العام الفلسطيني الذي عبّر عن ثقة سلبية بالأحزاب السياسية في فلسطين في المؤتمر العربي لعام 2017 / 2018؛

وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتمكين الدولة الفلسطينية، وتبني منظومة ضريبية منافسة وناجعة وفاعلة⁽⁵⁷⁾. أما على المستوى الإقليمي، فقد بعث الحمد الله رسالة مفادها أن علاقاته الطيبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة الكويت والسعودية وقطر، ستكون مفيدة لإرساء أسس ثابتة لزيادة التفاعل بين المجتمع الإقليمي والسلطة الفلسطينية⁽⁵⁸⁾. وبهذا طمأن الحمد الله المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي أنه شخصية تكنوقراط وبلا طموح سياسي وفي إمكانه إدارة المرحلة القادمة.

”

بدا أن الأهم في مرحلة الحمد لله، هو قدرته، بوصفه تكنوقراطيًا، على العمل ضمن رؤى السلطة التنفيذية لا سيما الرئاسة الفلسطينية وسياساتها وأولوياتها

“

واستمرارًا في النهج نفسه، ركّز الحمد الله في خطته وأولوياته للأعوام 2017-2022 على أجندة اعتبر فيها "المواطن: أولًا" وذلك التزامًا منه بتأكيد وضع المواطن الفلسطيني جوهر الخطة الوطنية. وشملت خطة الحكومة السابعة عشرة على الصعيد السياسي تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال، والوحدة الوطنية، وتعزيز مكانة دولة فلسطين عالميًا، وتوفير حكومة فعالة وكفاء تستجيب لمتطلبات المواطنين وتقوم على تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة المال العام. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وتعليم جيد وشامل، ورعاية صحية ذات جودة عالية، ومجتمع قادر على الصمود والتنمية⁽⁵⁹⁾.

في ضوء ما ورد، فإن الحكومات الثلاث، وإن وعد فيها الحمد الله بإصلاح النظام السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ظلّت الخطة فيها والإصلاحات برامج وأجندات لا تتخطى مستوى اعتبارها وعودًا سياسية من دون توافر قدرة حقيقية على تنفيذها، فلم تستطع الحكومات إيجاد حلول لارتفاع معدلات الفقر والبطالة والعجز والمديونية. وبدا أن الأهم في مرحلة الحمد لله، هو قدرته،

60 Matthew Levitt & Neri Zilber, "Palestinian Reconciliation: Devil in the Details?" The Washington Institute for Near East Policy, *Policy Watch*, no. 2258 (May 28, 2014), accessed on 10/4/2018, at: <https://goo.gl/GGdm72>

61 اتفاق مكة 2007، الورقة المصرية 2009، اتفاق القاهرة 2011، اتفاق الدوحة 2012، اتفاق الشاطئ 2014، اتفاق القاهرة 2017.

62 خليل شاهين، "حكومة تكنوقراط رهينة التوافق الفصائلي خارجها"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مج 25، العدد 99 (صيف 2014)، ص 188.

57 David Makovsky, "New Palestinian Prime Minister Is a Victory for Fatah," The Washington Institute for Near East Policy, *Policy Watch*, no. 2084 (June 4, 2013), accessed on 8/4/2018, at: <https://goo.gl/Gt6Yoe>

58 Royle.

59 "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولًا"، مجلس الوزراء الفلسطيني، كانون الأول / ديسمبر 2016، شوهد في 2018/2/26، في: <https://goo.gl/1T1L4E>

التشريعي الفلسطيني وتولى الرئيس إصدار قرارات بقوانين موكلة له من الحكومة⁽⁶⁵⁾.

استنادًا إلى جريدة **الوقائع الفلسطينية** الرسمية، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس من حزيران/ يونيو 2007 إلى كانون الثاني/ يناير 2018 نحو 190 قرارًا بقانون؛ ويصل هذا العدد إلى ضعف القوانين التي أقرها المجلس التشريعي طوال فترة انعقاده من عام 1996 إلى عام 2007 والتي يبلغ عددها 90 قانونًا. وقد صدر 80 قانونًا من بين 190 خلال السنوات التي تولى فيها فياض رئاسة الوزراء؛ ومعدل 13 قانونًا في العام الواحد، أما خلال السنوات التي تولى فيها الحمد لله رئاسة الوزراء، فقد صدر قرابة 120 قانونًا؛ بمعدل 22 قانونًا في العام الواحد⁽⁶⁶⁾. وفي مقابل ذلك أصدر المجلس التشريعي التابع لكتلة "التغيير والإصلاح" في قطاع غزة، 160 قانونًا طبقت جميعها على مواطني القطاع، واستند المجلس التشريعي في إصدار هذه القوانين إلى المادة 47 من القانون الأساسي الفلسطيني والمادة 67 من النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني⁽⁶⁷⁾.

اصطدمت اتفاقات المصالحة بالأزمة التشريعية المتمثلة في نشاط قانوني ضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة. في الحصيلة، أدى تفرد طرفي الانقسام بإصدار قوانين وتشريعات في ظل غياب المجلس التشريعي إلى تأزيم العلاقة بين مؤسسات الضفة والقطاع، وتغيير ملامح العملية التشريعية في فلسطين؛ فإلى جانب الآثار السياسية برزت العديد من الآثار القانونية⁽⁶⁸⁾. وقد بدأ، من خلال هذه القوانين التي زادت وتيرتها في السنوات الخمس الأخيرة من الانقسام، أن رئاسة السلطة التنفيذية تستخدم القرار بقانون وسيلةً من أجل تكريس هيمنتها وسلطتها في الضفة الغربية، وتعزيز مصالحها الاقتصادية وضبط الحريات العامة؛ ما يعني من جهة مناكفة سياسية بين فتح وحماس بصيغة مؤسساتية وفق قوانين وتشريعات وسياسات، ومن جهة أخرى تأزيم دور الحكومة وصلاحياتها ومسؤولياتها، سواء في الضفة أو غزة. ونتيجةً لذلك، ساعدت القوانين الصادرة في بروز قوى

65 نص المادة (43) لرئيس السلطة في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون. للمزيد انظر: "القانون الأساسي المعدل".

66 انظر: أعداد الجريدة الرسمية، ديوان الفتوى والتشريع، الأعداد 69-139، شوهد في <https://goo.gl/4V1atN>، في: 2018/3/28

67 "القوانين الفلسطينية"، المجلس التشريعي الفلسطيني، (غزة 2008-2018)، شوهد في <https://goo.gl/wpHzdU>، في: 2018/3/28

68 أحمد الخالدي، "إشكالية إزدواجية السلطات الفلسطينية: أسبابها ومقترحات لعلاج آثارها السلبية"، في: مجموعة مؤلفين، **الحالة التشريعية في فلسطين 2007-2012: الآليات، الآثار والحلول**، سلسلة القانون والسياسة 1 (بيرزيت: معهد الحقوق، 2012)، ص 181-182.

إذ أفاد 27 في المئة أنهم يثقون بالأحزاب السياسية، مقابل 69 في المئة قالوا إنهم لا يثقون بها، ومن الجدير بالملاحظة أن المعدل العربي للثقة بالأحزاب السياسية بلغ 29 في المئة للأعوام نفسها. إن مقارنة مستويات ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية لعام 2017/2018 بنتائج المؤشر العربي في استطلاعات سابقة تشير إلى أن مستويات الثقة تراجعت من 40 في المئة في استطلاع 2012/2013 إلى 38 في المئة في استطلاع 2014، ولتنخفض إلى 32 في المئة في استطلاع 2015، ومن ثم إلى 30 في المئة في استطلاع 2016، ولتصل إلى 27 في المئة في استطلاع 2017/2018⁽⁶³⁾.

في ضوء ما ورد، بدا أن مستويات الثقة بالأحزاب الفلسطينية تتراجع، كلما فقد الفلسطينيون الأمل في تحقيق المصالحة. ولهذا يُفهم أن المراوغة السياسية التي أبدتها حركتا حماس وفتح، بأن تشاركا في حكومة "التوافق الوطني" التي يديرها رامي الحمد لله عام 2014، والتي تضم شخصيات مستقلة وتكنوقراط وتعمل من دون برنامج سياسي، كانت ذريعة يتهرب بها الطرفان من مسؤولياتهما تجاه مواجهة أزمة الانقسام، بهدف مقايضة خروجهما من الحكومة ببقائهما في السلطة؛ الأمر الذي يضمن لهما البقاء في الحكم والسيطرة على المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة والقطاع. وبعبارة أخرى، فإن الحكومات، منذ الانقسام الفلسطيني، انتقلت من مرحلة تطويع الرئاسة لتشكيل الحكومة ومنصب رئيس الوزراء إلى استخدامها أداة لتكثيف الاستقطاب حول الانقسام الفلسطيني. ولأغراض الدراسة، سيتم التركيز في هذا القسم على الإخفاقات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على الحالة الفلسطينية.

1. إخفاق في المجال التشريعي

بعد أكثر من عشرة أعوام على الانقسام الفلسطيني، أضحت الحكومات الفلسطينية تواجه أزمة تفكك المؤسسات في الضفة الغربية عن قطاع غزة؛ فقد راكم الانقسام مجموعة ضخمة من القوانين والتشريعات منذ عام 2007؛ على نحو بات يعني مأسسة للانقسام الفلسطيني⁽⁶⁴⁾. وقد اختارت الحكومة الفلسطينية، منذ إصدار الرئيس الفلسطيني قرارًا بتاريخ 14 حزيران/ يونيو 2007 قضي بإعلان حالة الطوارئ مدة ثلاثين يومًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشكيل واقع قانوني مؤسسي جديد؛ فتعطلَّ المجلس

63 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي 2017 / 2018** (الدوحة: 2018)، ص 75-77، شوهد في 2018/7/12، في: <https://bit.ly/2LadHMF>

64 سماح ديب كساب، "الانقسام الفلسطيني في عامه العاشر: مأسسة تعمق"، تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2016/9/25، شوهد في 2018/3/28، في: <https://goo.gl/kzCcCF>

42.7 في المئة⁽⁷⁵⁾، ووصل الفقر إلى معدلات غير مسبوقه، وذلك على الرغم من أن قرابة 80 في المئة من سكان القطاع يحصلون على شكل من أشكال المعونة⁽⁷⁶⁾، ولا تزال السلطة أيضًا تخفّض مرتبات الموظفين المدنيين في القطاع والبالغ عددهم 60 ألف موظف؛ وهم يشكلون نحو 30 في المئة من جُلّ موظفي القطاع⁽⁷⁷⁾. وفضلاً عن ذلك، فقد ارتفعت أعداد المرضى المحوّلين إلى مستشفى الطب النفسي في غزة بنسبة 21 في المئة مقارنةً بعام 2016، وارتفع عدد المرضى المتتردين على مراكز الصحة النفسية الحكومية بنسبة 69 في المئة مقارنةً بعام 2016. وكما تأكلت مستويات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي؛ فقد ارتفعت أعداد الأطفال المرتكبين لمخالفات قانونية، وبلغ عددهم 429 طفلاً في عام 2017 بزيادة نسبتها 41 في المئة عن عام 2016، وتعاطمت التحديات في الحصول على غذاء كافٍ. كما طرأ انخفاض على حالات الزواج، بنسبة 10.8 في المئة مقارنةً بعام 2016. وتعمّقت أزمة انقطاع التيار الكهربائي؛ إذ أصبح برنامج الكهرباء اليومي أربع ساعات وصل مقابل 20 ساعة فصل، وفي أحسن الأحوال قد يصبح ستّ ساعات وصل⁽⁷⁸⁾.

ظاهرياً، تبرر الحكومة أفعالها في غزة بعدم القدرة على الإيفاء بالتزامها تجاه القطاع لنقص المساعدات الخارجية لا سيما منذ عام 2012، ولهذا بدت اتفاقات المصالحة فرصة تستخدم فيها السلطة التنفيذية معاناة الفلسطينيين في القطاع، من أجل الضغط على حركة حماس للتخلي عن الحكم، حتى لو أدى ذلك إلى تأزيم المشهد الاجتماعي في القطاع، وانهيائه تماماً، ومفاقمة أزمته الإنسانية⁽⁷⁹⁾.

أما في الضفة الغربية، فبلغت معدلات البطالة والفقر أرقاماً غير مسبوقه، إذ وصلت معدلات البطالة إلى 11 في المئة لدى الذكور و25 في المئة لدى الإناث وبمجموع 17 في المئة، وكذلك أظهر آخر مسح عام 2011 أن 25.8 في المئة من سكان الضفة والقطاع يعيشون في فقر، بينهم 17.8 في المئة في الضفة، ومن بينهم 12.9 في المئة من

اجتماعية وسياسية واقتصادية استفادت من حالة غياب المجلس التشريعي، وعقدت المنظومة القانونية، ووضعت الفلسطينيين أمام طبقة جديدة من القوانين، فضلاً عن ذلك صعبت إمكانية إصلاح المنظومة القانونية وضيقت الخناق على الحكومة الفلسطينية، حتى باتت سلطة مقيّدة حول رئاسة السلطة التنفيذية⁽⁶⁹⁾.

2. إخفاق في المجال الاجتماعي

يعاني القطاع أزمة إنسانية معقدة. وما يهمننا في هذا السياق معدلات الفقر والبطالة العالية التي تعود إلى الحصار المفروض منذ أحد عشر عاماً (2007)، والحروب الإسرائيلية⁽⁷⁰⁾، والسياسات العقابية الصادرة عن الرئاسة⁽⁷¹⁾، وسياسات الإهمال الحكومي تجاه القطاع⁽⁷²⁾. وتعاين الضفة أزمة سياساتية، تعمّقت في السنوات الخمس الأخيرة، وتتركز في معدلات فقر وبطالة غير مسبوقه، سجّلت في نهاية عام 2017 أعلى معدل لها منذ خمسة عشر عاماً⁽⁷³⁾.

في قطاع غزة، تواجه حكومة الحمد لله فشل إنهاء الانقسام بإصدار عقوبات بحق القطاع، تصاعدت تدريجياً على نحو غير مسبوق منذ عام 2017⁽⁷⁴⁾. وتشير الأرقام أن نسبة البطالة في القطاع بلغت قرابة

69 القرار رقم (57) لسنة 2016 بشأن تشكيل المحكمة الدستورية العليا، و5 قرارات بشأن رفع الحصانة عن 5 نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني، والقرار بقانون رقم (9) لعام 2017 بشأن التقاعد المبكر لقوى الأمن الفلسطينية، والقرار بقانون رقم (17) بشأن التقاعد المبكر للموظفين المدنيين، والقرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث، والقرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية. أما القرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة فأهمها القانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الأراضي العامة واستملاكها، قانون اللجنة الإدارية لسنة 2016. للمزيد انظر: "ورقة موقف بشأن التشريعات الناشئة عن الانقسام الفلسطيني"، مركز الميزان لحقوق الإنسان، وحدة المساعدة القانونية، 2018/1/4، شوهده في 2018/3/28، في: <https://goo.gl/2kLo7u>

70 Sultan Barakat & Omar Shaban, "Back to Gaza: A New Approach to Reconstruction," Brookings Doha Center, *Policy Briefing* (January 12, 2015), pp. 4-10.

71 Pinhas Inbari, "Can Palestinian Ports Be Developed in Gaza to Relieve the Humanitarian Crisis?" Jerusalem Center for Public Affairs, *Articles*, no. 616 (February 6, 2018), accessed on 28/2/2018, at: <https://goo.gl/uVy3N5>

72 عدنان أبو عامر، "أفاق المصالحة بين فتح وحماس"، في: مجموعة مؤلفين، تجديد الهوية الوطنية الفلسطينية: الخيارات مقابل الواقع، تحرير ييري كاماك وناثان ج. براون ومروان المعشر (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017)، ص 62-64.

73 "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع 2017 دورة (تشرين الأول-كانون الأول، 2017)"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شوهده في 2018/8/23، في: <https://goo.gl/kQWnuF>

74 تخفيض رواتب الموظفين الحكوميين في القطاع إلى الثلث، وفرض خطة التقاعد المبكر على موظفي التعليم والصحة، وفرض قيود على عمل المصارف في القطاع ووقف ضخ أموال فيها، ووقف ضمان الرعاية الطبية، وتخفيض مدفوعات أسرى حركة حماس في قطاع غزة، وتخفيض كمية الكهرباء بنسبة 35 في المئة لقطاع غزة. للمزيد انظر:

"Humanitarian Impact of the Gaza electricity crisis," United Nations, May 2017, accessed on 18/2/2018, at: <https://goo.gl/wmG71w>

75 مسح القوى العاملة دورة الربع الرابع (تشرين الأول - كانون الأول، 2017)، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، شوهده في 2018/3/29، في: <https://goo.gl/2uwmX3>

76 "Palestine's Economic Outlook - October 2017," The World Bank, October 2017, accessed on 29/3/2018, at: <https://goo.gl/3udQvG>

77 "السلطة الفلسطينية تدفع رواتب موظفيها بالضفة الغربية وتمتنع عن دفعها في غزة"، رويترز، 2018/4/12، شوهده في 2018/4/14، في: <https://goo.gl/q8YVNr>

78 "واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة خلال العام 2017"، تقارير ودراسات، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2018/3/18، شوهده في 2018/4/20، في: <https://goo.gl/UUfhCB>

79 "Statement by the UN Humanitarian Coordinator in the oPt, Robert Piper, on the rapidly deteriorating humanitarian situation in Gaza," OCHA, June 2017, accessed on 29/3/2018, at: <https://goo.gl/PYvgY6>

الإضراب الأطول في تاريخ المعلمين الفلسطينيين، وبكلمة وجهها عبر تلفزيون فلسطين⁽⁸⁵⁾.

بدأ أن السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع تواجه أزمات اجتماعية وحركات احتجاجية غير مسبوقه ضدها، تصاعدت وتيرتها في السنوات الأخيرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة حاولت إيجاد حلول، وإن كانت مؤقتة، وبتدخل مباشر من رئاسة السلطة التنفيذية في الضفة الغربية من دون القطاع، وذلك لتفادي أي انفجار احتجاجي، نظرًا إلى عدم قدرتها على السيطرة على الإخفاقات الاجتماعية المترامية، وهذا على عكس سياسة الحكومة تجاه أزمات القطاع.

3. إخفاق في المجال الاقتصادي

تعاني الحكومة اقتصاديًا ضعيفًا ومجزأً أنهكته سياسات السلطة منذ توقيع اتفاق أوسلو، واستنزفته سياسات حكومات فياض⁽⁸⁶⁾، وأرهقته سياسات حكومات الحمد لله التي شهدت تراجعًا في المساعدات الدولية للحكومة بنسبة تصل إلى 50 في المئة، وتشير الأرقام إلى أن السلطة لم تتلق سوى نصف المساعدات المعتادة من واشنطن خلال السنوات الأربع الأخيرة⁽⁸⁷⁾. أما عن الاتحاد الأوروبي، ثاني أكبر ممول للسلطة، فقد قلل مساعداته نحو 45 في المئة، فهو ليس بمنأى عن اتجاه دولي لخفض المساعدات الموجهة إلى الحكومة. يعود الانخفاض الأوروبي الجزئي إلى زيادة الضغط على ميزانيات الاتحاد الأوروبي من الأزمة الإنسانية الناجمة في المنطقة العربية، وغضبها من سياسة إسرائيل المتمثلة في تسريع التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي التي تعني للأوروبيين قتلًا لحل الدولتين⁽⁸⁸⁾.

تواجه حكومة رامى الحمد لله أزمة اقتصادية صعبة، فرغم النمو الاقتصادي من 2.2 في المئة عام 2013 ليصل إلى 3.5 عام 2017، سجلت معدلات النمو عام 2017 تراجعًا بمعدل 0.6 في المئة عن عام 2016، و7.5 في المئة عن عام 2011⁽⁸⁹⁾. وبخصوص عجز

الأفراد الذين يعيشون في "فقر مدقع"؛ وهم الأفراد الذين يعيشون على أساس دخل شهري أقل من 500 دولار أميركي⁽⁸⁰⁾. إجمالًا، حافظت معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2001 على معدلات ارتفاع تتجاوز 20 في المئة؛ وهي نسب عالية مقارنة بالبلدان العربية، ففي عام 2001 بلغت نسبة البطالة 25.3 في المئة، وارتفعت إلى 31.2 في المئة عام 2002، ونحو 25.5 في المئة عام 2003، وفي عام 2004 بلغت 26.8 في المئة، وتراجعت إلى 23.5 في المئة عام 2005، وصعدت إلى 23.7 في المئة عام 2006، و21.7 في المئة عام 2007، و26.6 في المئة عام 2008، وفي عام 2009 بلغت 24.5 في المئة، وتراجعت إلى 23.7 في المئة عام 2010، و20.9 في المئة عام 2011، ولترتفع من جديد إلى 23 في المئة عام 2012، ومن ثم 23.4 في المئة عام 2013، و26.9 في المئة عام 2014، و25.9 عام 2015، و26.9 في المئة عام 2016، و29.2 في المئة عام 2017؛ وهي النسبة الأعلى منذ انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية⁽⁸¹⁾.

وفي سياق ذي صلة، واجهت حكومات الحمد لله احتجاجين كبيرين، وهما: احتجاج موظفي وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، عام 2014 وهو احتجاج واسع شارك فيه العاملون في "الأونروا"، انتهى بعد خمسة وستين يومًا من الإضراب. واللافت هنا، إشارة المفوض العام فيليبو غراندي إلى أن الإضراب انتهى بعد "الطلب الحازم للرئيس محمود عباس لإنهاء ووقف الإضراب"⁽⁸²⁾. وأما الحركة الاحتجاجية الثانية وهي للمعلمين الفلسطينيين، فقد واجهت الحكومة عام 2016، أوسع وأطول احتجاج نقابي منذ نشأة السلطة؛ فقد مضى قرابة 40 ألف معلم في مدن الضفة الغربية في إضراب واجه الحكومة ونقابة المعلمين، وتحوّل من إضراب إلى أشبه ما يكون بحالة ثورة لها مطالب اقتصادية واجتماعية، ومنظم في هيئات تنسيقية منتخبة في كل محافظات الضفة الغربية⁽⁸³⁾. وبعد فشل الحكومة في حل الأزمة⁽⁸⁴⁾، تدخل الرئيس عباس لينهي

85 يوسف الشاب، "مبادرة الرئيس تفك إضراب المعلمين واستئناف الدوام اليوم"، جريدة الأيام الفلسطينية، 2016/3/13، شوهد في 2018/3/31، في: <https://goo.gl/X1DXtG>

86 ترتيب والشقاقي، ص 19-25.

87 قدرّت الحكومة الفلسطينية مجموع ما تلقتّه من منح مالية عام 2017 نحو 592 مليون دولار أميركي، مقارنة بـ 750 مليون دولار أميركي تلقتها الحكومة عام 2016، و810 ملايين دولار أميركي تلقتها الحكومة عام 2015، و1.1 مليار دولار أميركي سنويًا قبل عام 2014. للمزيد انظر:

UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory (Geneva: UNCTAD, 2017), accessed on 31/3/2018, at: <https://goo.gl/cXjxrh>

88 "Will EU stop footing the bill?" Chatham House, April-May, 2016, accessed on 8/4/2018, at: <https://goo.gl/wbU9B1>

89 "GDP growth (annual %) West Bank and Gaza," The World Bank, 2017, accessed on 31/3/2018, at: <https://goo.gl/vhXC2c>

80 "On the Eve of International Population Day," PCBS, 10 July 2014, accessed on 29/3/2018, at: <https://goo.gl/35h7GD>

81 للمزيد انظر: تقارير "أداء الاقتصاد الفلسطيني" للأعوام 2000-2017، الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني.

82 "انتهاء إضراب العاملين في إقليم الأونروا في الضفة الغربية"، الأمم المتحدة، 2014/2/7، شوهد في 2018/4/8، في: <https://goo.gl/tu8dAW>

83 "المعلمون الفلسطينيون يهونون إضرابا استمر شهرًا استجابة لنداء عباس"، رويترز، 2016/3/12، شوهد في 2018/3/29، في: <https://goo.gl/AoTPDq>

84 وفي سياق تعامل الحكومة مع الإضراب، فقد تبنت ثلاثة مسارات متزامنة من أجل تعطيله، وهي: "تفتيت الجسم النقابي والعمل على تفرقة إجماع المعلمين، وعقد اتفاقات جانبية مع فئات منهم، وتضييق الحكومة على أولياء أمور الطلبة من أجل مطالبة المعلمين بالتراجع عن مطالبهم لمصلحة استمرار العملية التعليمية". للمزيد انظر: عبد الغني سلامة، "إضراب المعلمين: السياق والحديث وعتراث الأداء"، معهد السياسات العامة، مجلة سياسات، العدد 35 (2016)، ص 13-18.

الفارق بين الضريبة في "إسرائيل" ومناطق الضفة والقطاع لا يتجاوز نسبة 2 في المئة⁽⁹³⁾. وكذلك الحال بالنسبة إلى ضريبة الدخل، فالقرار بقانون القاضي بتعديل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عام 2015 يواجه إخفاقات تكمن في عدم تحقيقه العدالة الضريبية من جهة⁽⁹⁴⁾، وعدم قدرته على معالجة أزمة التهرب الضريبي، لا سيما للشركات الفلسطينية الكبيرة؛ إذ تشير الأرقام إلى أن نسبة التهرب الضريبي في فلسطين تقدّر بين 40 و65 في المئة⁽⁹⁵⁾.

انعكس هذا الارتفاع التدريجي في الضرائب مباشرة على انكماش الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع مستوى التضخم في الأسعار الذي بلغ منذ 2007، 47.16 في المئة، ورغم انخفاضه خلال عام 2016 مقارنة بعام 2007 بنسبة 0.22 في المئة، لا يزال يسجل ارتفاعاً ملحوظاً منذ تراجع المساعدات الدولية للحكومة الفلسطينية عام 2012⁽⁹⁶⁾.

عملياً، أسهمت هذه الإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة في تعظيم الأزمة، ويستدل عليها من تراجع معدل ثقة المواطن الفلسطيني بمؤسسات السلطة والحكومة الفلسطينية للفترة 2012-2018، إذ يوضح الجدول مصفوفة تقييم الرأي العام لمؤسسات الدولة وأداء الحكومة التي يعتمدها المركز العربي في قياس رأي المواطن العربي تجاه مؤسسات دولته وحكومته وخدماتها. وكما تشير البيانات، فإن المعدل العام (بحسب السنة) لتقييم الرأي العام الفلسطيني لمؤسسات دولته وحكومته تراجع من 45.4 في المئة في استطلاع 2012/2013 ليصل إلى 40.7 في المئة في استطلاع 2017/2018. وعند مقارنة المتوسط العام للثقة بين فلسطين والدول العربية في استطلاع 2017/2018، فإننا نلاحظ أن ثقة الفلسطينيين بمؤسسات السلطة الفلسطينية وأداء الحكومة أقل من جميع الأقطار العربية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، لعل أهمها الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة الذي يعتبر الأعلى عربياً؛ إذ وصلت مؤخراً إلى نحو 29 في المئة، وهي التي صعدت في استطلاع 2017/2018 إلى أعلى نسبة منذ 15 عاماً، كما أن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً، وهي التي تصل إلى قرابة 54 في المئة. أضف إلى ذلك انسداد

الموازنة المالية للحكومة، تشير الأرقام إلى أنه بلغ نحو مليار دولار أميركي عام 2018 مقارنة بـ 328 مليون دولار عام 2016؛ ويعود هذا الارتفاع الصاروخي إلى إقرار الحكومة أكبر موزانة في تاريخها عام 2015 نظراً إلى إدماج موازنة المنح التطويرية والمنح المخصصة لإعادة إعمار القطاع ضمن بنود الموازنة العامة. وبخصوص المديونية، بلغ الدين العام الحكومي نحو 2.5 مليار دولار أميركي عام 2017 مقارنة بـ 2.2376 مليار دولار أميركي نهاية عام 2013، ما يعني 20.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونحو 50 في المئة من الموازنة العامة⁽⁹⁰⁾.

يمكن فهم الأزمة الاقتصادية التي تواجه الحكومة الفلسطينية، والتي تؤدي إلى عجز في الموازنة، استناداً إلى مصادر إيرادات السلطة الفلسطينية، والتي يمكن تعريفها على أنها "ريع سياسي"؛ فما يزيد على 34 في المئة من موازنة السلطة الفلسطينية خلال الأعوام 2004-2014 مصدرها الدعم الدولي⁽⁹¹⁾.

وفي ضوء ذلك، يمكننا فهم أن ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية يكمن في عدم قدرة الحكومة على سد الديون والعجز المالي المتراكم سنوياً، وذلك بسبب تراجع الدعم الدولي الذي يؤدي مباشرة إلى رفع مستوى تحكم الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني على نحو أكبر بسبب التبعية الاقتصادية التي كرستها "اتفاقية باريس الاقتصادية" منذ عام 1994، لا سيما اعتماد الحكومة على التحويل غير المستقر "لأموال المقاصة"؛ وهي الفروق التي تخصصها إسرائيل من أموال الجمارك والضرائب والتي تساهم في إيرادات الخزينة العامة للحكومة الفلسطينية بنسبة 65 في المئة. ولهذا تلجأ الحكومة الفلسطينية لتعويض مصادر إيراداتها إلى زيادة معدلات الضرائب على الفلسطينيين⁽⁹²⁾.

وقد استنزف هذا الوضع الاقتصادي المواطن الفلسطيني الذي بات يشكو ارتفاع الضرائب، من بينها ضريبة القيمة المضافة التي أصبحت 16 في المئة بدلاً من 15 في المئة عام 2013، وبدلاً من 1 في المئة عندما بدأ العمل بها مع إنشاء السلطة. وتبرر السلطة سبب الرفع الدائم المتواصل لهذه الضريبة بأن اتفاقية باريس تفرض عليها أن يكون

93 "السلطة ترفع ضريبة القيمة المضافة"، وكالة معاً الإخبارية، 2013/5/23، شوهد في <https://goo.gl/EwRHpk>، في: 2018/4/20

94 تقسم الشرائح الضريبية إلى ضريبة الدخل للأفراد والشركات كما يلي: الدخل الخاضع للضريبة نسبته 5 في المئة لأصحاب دخل (1-75000) شيقل إسرائيلي، و10 في المئة لأصحاب الدخل من (75000-150000) شيقل، و15 في المئة لأصحاب الدخل (150000) شيقل. وأما بخصوص الشركات فالدخل الخاضع للضريبة نسبته 15 في المئة، ولشركات الاتصالات 20 في المئة.

95 "ملخص لأوراق العمل حول: التهرب الضريبي"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، نيسان/ أبريل 2017، شوهد في 2018/4/20، في: <https://goo.gl/FN7Xzs>

96 "الإحصاء الفلسطيني يعلن مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين للعام 2016"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017/12/1، شوهد في 2018/4/1، في: <https://goo.gl/ysVY6r>

90 تطورات الدين العام الحكومي 2011-2013 (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية - دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2014)، شوهد في 2018/3/31، في: <https://goo.gl/2Ko4FU>

91 أنس قطيب، "السلطة الفلسطينية والدولة الريعية"، سياسات عربية، العدد 26 (أيار/ مايو 2017)، ص 62.

92 تعتمد السلطة في إيراداتها على ثلاثة مصادر رئيسية، وهي: الضرائب المحلية التي تشمل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة الملكية، وتمثل نحو 30 في المئة من الإيرادات العامة للحكومة. وإيرادات "المقاصة" التي تُحوّلها سلطات الاحتلال، وتمثل ما قيمته 70 في المئة من الإيرادات العامة للحكومة. والمساعدات والمنح المالية الخارجية التي تعتمد عليها الحكومة اعتماداً كبيراً.

الانتقال في البنية الاستعمارية من مبدأ الاستعمار المباشر إلى الاستعمار غير المباشر، فهذا الاتفاق لا يعني إنهاء السيطرة على الفلسطينيين، بل تغيير النظام من نظام قائم على إدارة حياة السكان المحتلين إلى نظام لم يعد مهتمًا بحياة السكان الفلسطينيين. وفي الحصيلة، لم تعد إسرائيل تقدّم أي نوع من "الحساب" للظروف التي يعيشها الفلسطينيون⁽⁹⁸⁾.

أعطى عدم تبني مؤسسات السلطة الفلسطينية برنامجًا تنمويًا بعد أوصلو، الجهات المانحة كالبنك الدولي والمستثمرين من القطاع الخاص، فرصةً لطرح برامجهم التنموية وإعادة الإعمار وفق أجندة المؤسسات الدولية وبمنظور نيوليبرالي⁽⁹⁹⁾. وفي الحصيلة، عملت سلطات الاحتلال والمنح والمساعدات الدولية على إحداث تغيير بنيوي في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني، ويستدل على ذلك؛ أن جزءًا رئيسيًا من دخل الإنسان الفلسطيني يجب ألا يأتي من الإنتاج الذي يساهم في بناء اقتصاد وطني مستقل، بل يفترض أن يأتي من خارج مساهمة الاقتصاد المحلي، وعبر جهتين، الأولى: العمل في إسرائيل؛ وهي التي عملت على بناء مستوطنات في مختلف مناطق الضفة والقطاع؛ بهدف كسر حاجز الوحدة الجغرافية واستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الفلسطينية. والثانية: الاعتماد على المساعدات والمنح الدولية في تحقيق التنمية المحلية⁽¹⁰⁰⁾، وهذا ما جرد إمكانية التحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي رغم محاولات الفلسطينيين تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وقد أعطى ذلك سلطات الاحتلال منذ اتفاقية باريس التحكم في إيرادات الاقتصاد الفلسطيني تحت إشرافها ولمصلحتها.

عمليًا، يؤخذ على سلطة ناشئة محدودة ومقيّدة باتفاقات موقعة مع سلطات الاحتلال، أنها أخفقت في إدارة مؤسساتها؛ إذ باتت مؤسسات السلطة الفلسطينية أمام نظام متجدد من الفساد، ولعلّ سمته الرئيسية في إعادة إنتاج الفساد تقوم على مفهوم "التنفيج"، وهذا يعتبر الرهان الثاني للمؤسسات الفلسطينية. ويرتبط "التنفيج" في هذه المؤسسات بالنخبة السياسية الحاكمة التي تستخدمه أداةً للسيطرة على الفلسطينيين، بهدف شراء الولاءات السياسية. وفي أعقاب توقيع اتفاق أوصلو أصبح هذا النظام (التنفيج) ركيزةً أساسيةً في بناء المؤسسات الحكومية، ما أسهم في تعزيز نظام الهيمنة الفردية غير الآبه بالمساءلة والشفافية⁽¹⁰¹⁾.

98 Neve Gordon, "From Colonization to Separation: Exploring the Structure of Israel's Occupation," Taylor and Francis online, 3/12/2007, p. 36, accessed on 12/7/2018, at: <https://bit.ly/2md9kCh>

99 النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، ص 81-83.

100 المرجع نفسه، ص 40.

101 طارق دعنا، "الفساد في فلسطين: نظامٌ متجدد"، شبكة السياسات الفلسطينية، <https://goo.gl/CCv7Bd>، في 2018/4/3، شوهدي في 2015/8/18

الأفق السياسي للقضية الفلسطينية لا سيما بعد قرابة ربع قرن على توقيع اتفاق أوصلو وقرابة العقد على الانقسام الفلسطيني؛ إذ بات الفلسطينيون اليوم أمام تهديد جديد لتحقيق حلمهم بالتحرر من الاستعمار في ضوء غياب الخيارات التي يمكن أن تنتهجها السلطة الرسمية أو الفصائل الفلسطينية للمواجهة خلال المرحلة المقبلة، في ظل وضع عربي وإقليمي ودولي يسعى لتحقيق تسوية "صفقة" لإنهاء القضية الفلسطينية. ونلاحظ، من خلال الجدول، أن ثقة الفلسطينيين بمؤسسات السلطة الفلسطينية هي ثقة محدودة (أقل من متوسطة) وتصل إلى 43.2 في المئة، كما أن المعدل العام (بحسب المؤشر) لتقييم ثقة الفلسطينيين بمؤسسات السلطة الأمنية والتنفيذية ممثلة في الحكومة، هي ثقة متوسطة؛ إذ تصل إلى 52.1 في المئة للمؤسسات الأمنية و50.4 في المئة للمؤسسات التنفيذية. كما تجدر الإشارة إلى أن تقييم الفلسطينيين سياسات حكومتهم الخارجية والاقتصادية والتنموية تقييم سلبي أو إيجابي بتحفظ. ويكاد يجمع الفلسطينيون على الثقة بجهاز القضاء ونسبة أعلى من المتوسط؛ إذ تصل إلى 60.8 في المئة، في المقابل، لا يثق الفلسطينيون بتطبيق القانون بالتساوي ولا بحصولهم على محاكمة عادلة.

رابعًا: الرهانات التقليدية في النظام السياسي الفلسطيني

لم تستطع حكومات التكنوقراط الفلسطينية حل رهان تكديس الصلاحيات والمهام بيد السلطة التنفيذية، وبناءً عليه، لم تستطع تنفيذ خطط إصلاح النظام السياسي الفلسطيني طوال ربع القرن الماضي، كما لم تستطع إيجاد حلول للإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أوجت الدراسة. ولذلك يدرج رهان "تعظيم الأزمة" المستعصي الذي غلب على حكومات التكنوقراط الفلسطينية، منذ الانقسام عام 2007، ليضاف إلى الرهانات التقليدية في الحالة الفلسطينية؛ إذ إن الحقائق الموضوعية بالتبعية لسلطات الاحتلال، وانتشار الفساد في المؤسسات الفلسطينية، جعلت الحكومات الفلسطينية ومؤسساتها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية أقرب إلى نظام مرهون للحالة السلطوية منه إلى سلطة ونظام ديمقراطي وتعددي.

واستنادًا إلى الأدبيات النقدية في الحالة الفلسطينية، مثل اتفاق أوصلو واتفاقية باريس الاقتصادية الرهان الأول للمؤسسات الفلسطينية، وهما تعذّان تكريسًا استعماريًا لسياسات المستعمر على المستعمر، بالتوسع الاستيطاني في الضفة والقطاع، والترجّح من التنمية المحلية، وتعزيز التبعية الاقتصادية⁽⁹⁷⁾؛ إذ مثل اتفاق أوصلو ضمانًا حقيقيًا، يعكس

تقييم الرأي العام الفلسطيني مؤسسات الدولة وأداء الحكومة الفلسطينية %*

المؤشر / العام	2013/2012	2014	2015	2016	2017 / 2018	المعدل العام الفلسطيني بحسب المؤشر	المعدل العربي لعام 2018 / 2017
الثقة بمؤسسات الدولة	56	55	50.5	50.5	48.5	52.1	73
الثقة بجهاز القضاء	65	64	58	59	58	60.8	68
الثقة بالحكومة	56	54	48	48	46	50.4	55
الثقة بالسياسة الخارجية للحكومة	38	46	44	39	37	40.8	50
الثقة بالسياسة الاقتصادية للحكومة	42	40	36	34	32	36.8	38
الثقة بخدمات الحكومة الأساسية	44	46	42	46	45	44.6	46
الثقة بتطبيق القانون	16	14	14	11	10	13	28
الثقة بمحاكمة عادلة	46	44	45	53	49	47.4	59
المعدل العام الفلسطيني بحسب السنة	45.4	45.4	42.2	42.5	40.7	43.2	52.1

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى المؤشر العربي 2017 / 2018 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 9 أيار/ مايو 2018.

* لم يُطرح سؤال الثقة بمؤسسة الجيش (لعدم وجود جيش فلسطيني) وكذلك المجلس التمثيلي - التشريعي (لتعطّل أعماله منذ الانقسام الفلسطيني). وكما يقصد المؤشر بالثقة بمؤسسات الدولة (الشرطة، والمخابرات، والمباحث، والاستخبارات)، وكذلك يقصد المؤشر بالثقة بخدمات الحكومة الأساسية (توفير المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والتعليم، والصحة، والطرق، وحل مشكلة الفقر، والبطالة).

ولعل السلطة منذ قيامها سعت لكسب ولاء قواعدها الشعبية بتوفير فرص اقتصادية لفئة محددة وليس استناداً إلى برامجها وسياساتها، مستغلةً بذلك غياب المجلس التشريعي، وغياب الرقابة على صرف الموازنة الحكومية، وغياب المعارضة السياسية، وغياب الرقابة على القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي؛ الأمر الذي عزز من سيطرة السلطة التنفيذية على القواعد الشعبية، لا سيما مع استخدام المال الذي تملكه السلطة لتعزيز قدرتها الأمنية؛ من أجل حفظ الاستقرار السياسي في الضفة الغربية، في مقابل إقصاء قطاع غزة، والمساهمة في تعزيز الحصار عليه⁽¹⁰²⁾.

واستناداً إلى التقرير الذي أطلقه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) عن مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017، أظهرت النتائج رسوب الفلسطينيين في مكافحة الفساد؛ إذ حصلت المؤسسات

103 تعبّر رقمي عن مدى قدرة نظام النزاهة في فلسطين وفعاليتها لمكافحة الفساد وتحسين المجتمع منه. وكانت (أمان) بدأت عام 2011 تطبيق هذا المقياس اهتماماً منها بوجود مقياس عالمي يوائم الواقع الفلسطيني ومتطلباته في ظل غياب فلسطين منذ عام 2005 عن التقرير السنوي الذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية. للمزيد انظر: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017 (رام الله: 2018)، شوهد في 2018/6/21، في: <https://goo.gl/daGYcn>

ولعل السلطة منذ قيامها سعت لكسب ولاء قواعدها الشعبية بتوفير فرص اقتصادية لفئة محددة وليس استناداً إلى برامجها وسياساتها، مستغلةً بذلك غياب المجلس التشريعي، وغياب الرقابة على صرف الموازنة الحكومية، وغياب المعارضة السياسية، وغياب الرقابة على القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي؛ الأمر الذي عزز من سيطرة السلطة التنفيذية على القواعد الشعبية، لا سيما مع استخدام المال الذي تملكه السلطة لتعزيز قدرتها الأمنية؛ من أجل حفظ الاستقرار السياسي في الضفة الغربية، في مقابل إقصاء قطاع غزة، والمساهمة في تعزيز الحصار عليه⁽¹⁰²⁾.

واستناداً إلى التقرير الذي أطلقه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) عن مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017، أظهرت النتائج رسوب الفلسطينيين في مكافحة الفساد؛ إذ حصلت المؤسسات

102 طارق دعنا، "نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية"، ورقة مقدمة في ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

إدارة المؤسسات، فهي تواجه أزمة فعلية متمثلة في عدم وجود قدرة حقيقية لتنفيذ هذه الشعارات، وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدعم هذه الحكومات؛ إذ إن عدم امتلاك هذه الحكومات القدرة على التأثير في بنية النظام السياسي الفلسطيني المأزوم يُبقي إمكانية إصلاح النظام السياسي بروباغندا فلسطينية أمام المجتمع المحلي والدولي.

ثمة، إذًا، حاجة إلى الوقوف أمام الأزمة البنيوية السياسية الداخلية، من أجل مواجهة الرهانات المستعصية في الحالة الفلسطينية والضغوط الإسرائيلية والإقليمية والدولية التي تعانها القضية الفلسطينية. وهذا يحتاج إلى وقفة جديّة أمام الرهانات التقليدية في الحالة الفلسطينية والمتمثلة في التبعية السياسية والاقتصادية لسلطات الاحتلال، والفساد المنتشر في المؤسسات العامة، وأمام رهان "تعظيم الأزمة"؛ إذ أضحت الحالة، إجمالاً، تقوم على نخب حاكمة في الضفة وغزة تحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية، ولا تأبه لزيادة إرهاق طاقات المواطن الفلسطيني ومقدراته واستنزافها.

المراجع

العربية

الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان. مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2017 (رام الله: 2018). في: <https://goo.gl/daGYcn>

أبو مطر، محمد عبد الله. إصلاح النظام السياسي الفلسطيني: بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية. سلسلة أطروحات الدكتوراه 102. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

"أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً". مجلس الوزراء الفلسطيني. كانون الأول/ديسمبر 2016. في: <https://goo.gl/1T1L4E>

"أداء حكومة رامي الحمد لله: عقبات وإنجازات 6 حزيران/يونيو 2013-6 أيار/مايو 2014". معهد السياسات العامة. مجلة سياسات. العدد 28 (2014).

"الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع 2017 دورة (تشرين الأول-كانون الأول، 2017)". الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. في: <https://goo.gl/kQWnuF>

بشارة، عزمي. "من أجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن". مجلة الدراسات الفلسطينية. مج 4. العدد 16 (خريف 1993).

تطورات الدين العام الحكومي 2011-2013. رام الله: سلطة النقد الفلسطينية - دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2014. في: <https://goo.gl/2Ko4FU>

المجلس التشريعي من جهة وغياب المعارضة السياسية من جهة ثانية، وبهدف التحكم في المشهد الفلسطيني، وهذا يعتبر الرهان الأخير والمركزي لدى النظام السياسي الراهن، الأمر الذي أسهم في "تعظيم الأزمة"؛ إذ كفل للسلطة الفلسطينية من جهة إعادة إنتاج الهيمنة والفردانية للصيقتين بالنظام السياسي منذ نشأته، فضلاً عن دحض إمكانية إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، ومن جهة أخرى كفل لحركتي فتح وحماس إطالة عمر الانقسام وتأجيل المصالحة الفلسطينية. ولهذا، فإن عدم قدرة حكومات التكنوقراط على تجاوز التحديات والضغوط التي تكبل النظام السياسي الفلسطيني، أضعف قدرتها على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في المؤسسات الفلسطينية. فعلى الرغم من سعي فئة التكنوقراط لتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، فإنها أخفقت في تحقيق التنمية والإصلاح المؤسسي، حتى بات أخطر ما في السياسات الحكومية الحالية، ما نسميه هنا "تعظيم الأزمة" التي لا يقف تأثيرها على منشأ السلطة الفلسطينية فحسب، وإنما مراكمتها الأزمة في المجالات السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

لم تعمل هذه الدراسة على تقديم الإخفاقات التي تعانها الحكومات الفلسطينية الثلاث فقط، بل قدّمت تفكيكاً لأزمة فشل الحكومات الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته عام 1994. وبناءً عليه، كان الاستدلال على ذلك يقوم مباشرة على فهم السطوة السياسية الشاملة لمؤسس النظام السياسي الفلسطيني ووريثه وتفسيرها، حتى بات المشهد الفلسطيني بأكمله، لا سيما القطاع العام مرتيناً بإرادته السياسية، وهذا ما ساعدنا على فهم تعثر الحالة الفلسطينية في المجالات السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية.

إزاء الواقع القائم في الحالة الفلسطينية، فنحن أمام حكومات فلسطينية تتسم بأنها تكنوقراط وتقوم بأدوار تقنية ومن دون صلاحيات سياسية، كما تتسم بأنها توافقية محلياً، فهي تجمع بين وزراء ينتمون إلى بعض القوى والفصائل الوطنية والإسلامية أو مقربين من هذه القوى أو مقربين من المنظمات غير الحكومية والأهلية. وقد أضحت هذه الحكومات شائعة في حالتنا الفلسطينية. ويحظى هذا النوع من الحكومات بأهمية قصوى نظراً إلى قدرته على تطبيق سياسات تنمائية مع رغبة المؤسسات المالية الدولية، لا سيما أن بعض الوزراء المكلفين بالعمل في هذه الحكومات ينتمون إلى هذه المؤسسات.

وعلى الرغم من رفع الحكومات الفلسطينية شعارات الحكم الرشيد والكفاءة والجدارة والفاعلية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في

كساب، سماح ديب. "الانقسام الفلسطيني في عامه العاشر (مأسسة تتعمق)". تقدير موقف. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات. 2016/9/25. في: <https://goo.gl/ZAmRjx>

مجموعة مؤلفين. **الحالة التشريعية في فلسطين 2007-2012: الآليات، الآثار والحلول**. سلسلة القانون والسياسة 1. بيرزيت: معهد الحقوق، 2012.

مجموعة مؤلفين. **تجديد الهوية الوطنية الفلسطينية: الخيارات مقابل الوقائع**. تحرير بيري كاماك وناثان ج. براون ومروان المعشر. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017.

مجموعة مؤلفين. **دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين**. تحرير ناجح شاهين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإمضاء، 2012.

مجموعة مؤلفين. **ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل**. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998.

مسح القوى العاملة دورة الربع الرابع (تشرين الأول - كانون الأول، 2017). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.

مصطفى، محمد. "الاقتصاد الفلسطيني: نحو مقارنة جديدة". ورقة مقدمة في مؤتمر التحديات الاقتصادية والسياسية في المنطقة وآفاق توسيع التعاون الفلسطيني الكوري. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والمعهد الكوري للسياسات الاقتصادية الدولية KIEP (معهد GCC). رام الله، فلسطين، 2015.

"ملخص لأوراق العمل حول: التهرب الضريبي". الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان. نيسان/ أبريل 2017. في: <https://goo.gl/FN7Xzs>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **المؤشر العربي 2017 / 2018**. الدوحة: 2018. في: <https://bit.ly/2LadHMF>

نعيرات، رائد وسليمان بشارت. **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.

_____ . "محطات رئيسية في تطور وتقييم الفكر الاقتصادي الفلسطيني". ورقة مقدمة في مؤتمر التعاون من أجل التنمية في فلسطين: قيود وآفاق. مؤسسة التعاون. رام الله، فلسطين، 2013.

النقيب، فضل. **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل**. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999.

هلال، جميل. "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية". المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

_____ . "الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 24. العدد 95 (صيف 2013).

الجرباوي، علي. "الحكومة الفلسطينية من أزمة إلى أزمة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 26. العدد 104 (خريف 2015).

الخالدي، أحمد سامح. "تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة أولاً". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 20. العدد 80-81 (خريف/ شتاء 2009).

الخالدي، رجا وصبحي سمور. "النويليرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 22. العدد 88 (خريف 2011).

الخولي، لطفي. **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.

دعنا، طارق. "الفساد في فلسطين: نظامٌ متجدد". شبكة السياسات الفلسطينية. 2015/8/18. في: <https://goo.gl/CCv7Bd>

_____ . "نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية". ورقة مقدمة في ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 2015.

زريق، إيليا. "المساعدات الإنسانية القطرية لفلسطين". **سياسات عربية**. العدد 29 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017).

سلامة، عبد الغني. "إضراب المعلمين السياح والحيثيات وعثرات الأداء". معهد السياسات العامة. **مجلة سياسات**. العدد 35 (2016).

شاهين، خليل. "حكومة تكنوقراط رهينة التوافق الفصائلي خارجها". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 25. العدد 99 (صيف 2014).

صالح، محسن. "حكومة سلام فياض". **تقارير الجزيرة نت**. 2010/11/14. في: <https://goo.gl/Sd3R3j>

_____ . **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.

عمرو، وفاء. "غزة - أريحا بعد عودة الرئيس: بدايات التجربة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 5. العدد 19 (صيف 1994).

فرسخ، ليلي. "ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية: نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 26. العدد 101 (شتاء 2015).

"القانون الأساسي المعدل". المفتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين. 2003/3/18. في: <https://goo.gl/9ChXnZ>

"القانون الأساسي لسنة 2002". المفتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين. 2002/5/29. في: <https://goo.gl/PF6BRg>

"القوانين الفلسطينية". المجلس التشريعي الفلسطيني. (غزة 2008-2018). في: <https://goo.gl/wpHzdU>

قطيط، أنس. "السلطة الفلسطينية والدولة الريفية". **سياسات عربية**. العدد 26 (أيار/ مايو 2017).

Laird, Frank N. "Technocracy Revisited: Knowledge, Power and the Crisis in Energy Decision Making." *Organization and Environment*. vol. 4. no. 1 (1990).

Levitt, Matthew & Neri Zilber. "Palestinian Reconciliation: Devil in the Details?" *The Washington Institute for Near East Policy. Policy Watch*. no. 2258 (May 28, 2014). at: <https://goo.gl/GGdm72>

Makovsky, David. "New Palestinian Prime Minister Is a Victory for Fatah." *The Washington Institute for Near East Policy. Policy Watch*. no. 2084 (June 4, 2013). at: <https://goo.gl/Gt6Yoe>

"On the Eve of International Population Day." PCBS. 10 July 2014. at: <https://goo.gl/35h7GD>

"Palestine's Economic Outlook - October 2017." *The World Bank*. October 2017. at: <https://goo.gl/3udQvG>

Pelham, Nicolas. "Gaza's Tunnel Complex." *Middle East Report*. vol. 41. no. 261 (Winter 2011).

Ribbhagen, Christina. *Technocracy within Representative Democracy: Technocratic Reasoning and Justification among Bureaucrats and Politicians*. Gothenburg: University of Gothenburg, 2013.

Royle, Stephen. "Above all, a Prime Minister for Palestinian Unity?" *The Foreign Policy Center. FPC Briefing*. May 2, 2014. at: <https://goo.gl/fp45fv>

"Statement by the UN Humanitarian Coordinator in the oPt, Robert Piper, on the rapidly deteriorating humanitarian situation in Gaza." OCHA. June 2017. at: <https://goo.gl/PYvgY6>

Tartir, Alaa. "Why PA's new prime minister heads a papier-mâché government." *The Electronic Intifada*. June 19, 2013. at: <https://goo.gl/j46rWR>

UNCTAD *Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Geneva: UNCTAD, 2017.

"واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة خلال العام 2017". مركز الميزان لحقوق الإنسان. *تقارير ودراسات*. <https://goo.gl/UUfhCB>. في: 2018/3/18

"ورقة موقف بشأن التشريعات الناشئة عن الانقسام الفلسطيني". مركز الميزان لحقوق الإنسان. وحدة المساعدة القانونية. 2018/1/4. في: <https://goo.gl/2kLo7u>

الأجنبية

Barakat, Sultan & Omar Shaban. "Back to Gaza: A New Approach to Reconstruction." *Brookings Doha Center. Policy Briefing* (January 12, 2015).

Crouch II, J. D., Montgomery C. Meigs & Walter B. Slocombe. *Security First U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peacemaking*. Washington Institute Strategic Report (2008). at: <https://goo.gl/DZq5dK>

Duncan, Donnell & Marco Valbruzzi. "Defining and Classifying Technocrat-led and Technocratic Governments." *European Journal of Political Research*. vol. 53. no. 4 (2014).

Gilley, Bruce. "Technocracy and Democracy as Spheres of Justice in Public Policy." *Springer Science and Business Media*. New York. Policy Section. July 18, 2016.

Gordon, Neve. *From Colonization to Separation: exploring the structure of Israel's occupation*. Taylor and Francis online. 3/12/2007. at: <https://bit.ly/2md9kCh>

"Humanitarian Impact of the Gaza electricity crisis." *United Nations*. May 2017. at: <https://goo.gl/wmG71w>

Inbari, Pinhas. "Can Palestinian Ports Be Developed in Gaza to Relieve the Humanitarian Crisis?" *Jerusalem Center for Public Affairs. Articles*. no. 616 (February 6, 2018). at: <https://goo.gl/uVy3N5>